The Indian Community In Oman and the Relations with Abadhian Imamate …A sample study from the Omani History 1868 – 1920

Assist.Prof Meqdam Abdul- Hasan Al- fayadh
College of Education for Girls\ University of Kufa

Abstract :

The Indian Community in Oman achieved a distinguished status in among its peers of the other foreign communities such as the Persian and Indian , because it depends on the historic and cultural relations that connected Oman with the Indian Peninsula for the previous centuries . No doubt , the Abadhian Imamate is considered as a basic feature of the near and far Omani history , and one of the important force that affected the events and developments and ruled people ,groups , emotions and the direction of most of the Omanis lives . The subject importance appeared in the attempt to study the nature of the relations between these two important forces .

The study is divided into a set of topics; the first one deals with the historic roots of the Indian community in Oman and the development of its economic role .The second is devoted to the nature of their relation with Britain and the effect of its protection on supporting their domination .The third and fourth ones focuses on the concept of Imamate and its importance in the Omani history , its rule from 1868 to 1871 and its attitude towards the Indian community .The relation between the Indian community and the tribes `rise 1895 had been revealed in the fifth topic , while the sixth one throws light on the effects of the Imamate revolution in 1913 on the Indian community.

The researcher referred to different resources and references , the foreign documental books were the first of them and the most important of these foreign books are the groups of J.A. Saldanah , R.W Baily and (Oman secret documents). As well as a set of the Arab and English thesis, the local writings and some of the translated , Arab and English books.

الجالية الهندية والإمامة الاباضية في عُمان ... دراسة في العلاقات المتبادلة بينهما في نماذج من التاريخ العماني بين عامي 1868-1920

أ.م.د. مقدام عبد الحسن الفياض
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

الملخص

حظيت الجالية الهندية في عُمان بمكانة متميزة لا تضاهى من بين مثيلاتها الجاليات الأجنبية الأخرى كالفارسية والأفريقية وغيرها ، وذلك باستنادها الى العلاقات التاريخية والحضارية الوطيدة التي ربطت بين عمان وشبه القارة الهندية لعدة قرون مضت . أما الإمامة الاباضية فإنها بلا شك تعد معلماً أساسيا من معالم تاريخ عمان البعيد والقريب ، وواحدة من القوى المهمة التي حركت الاحداث والتطورات وتحكمت بالافراد والجماعات والعواطف والتوجهات في حياة معظم العمانيين . وتتجلى أهمية الموضوع في المحاولة لدراسة طبيعة العلاقات بين هاتين القوتين الهامتين اللتين تتربع إحداهما على قمة الهرم الديني أو الروحي والأخرى تحتل مكانة رفيعة في سلّم الاقتصاد والتجارة .

وقد قُسّمت الدراسة الى عدد من المحاور ، تناول الأول الجذور التاريخية لوجود الجالية الهندية في عمان وتطور دورها الاقتصادي ، ودرس الثاني ماهية علاقتهم مع بريطانيا وتأثير حمايتها لهم على ترسيخ نفوذهم وتغير نظرة الناس إليهم . فيما ركز الثالث والرابع على مفهوم الإمامة وأهميتها في التاريخ العماني ، وحكمها بين عامي 1868-1871 وموقفها تجاه الجالية الهندية ، وتخصص الخامس بكشف حقيقة الموقف بين الجالية الهندية وانتفاضة القبائل عام 1895 ، أما السادس فقد جاء ليلقي الضوء على تأثيرات ثورة الامامة 1913 على الجالية الهندية .

واستعان الباحث بمصادر ومراجع متنوعة أتت في مقدمتها الكتب الوثائقية الأجنبية وأهمها مجموعات سالدانا J.A. Saldanha و بيلي R.W. Baily ومجموعة عمان (الوثائق السرية) . وعدداً من الرسائل والاطاريح الجامعية العربية والانكليزية . واستفاد أيضاً من الكتابات المحلية وقائمة من البحوث والكتب المعربة والعربية والانكليزية.

اولا : الجالية الهندية نشأتها وتطور وجودها

تمثل عمان بموقعها في الركن الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، أقصى امتداد لليابسة العربية صوب شبه القارة الهندية ، واستفاد العمانيون من جهتهم من واجهات بلادهم البحرية الواسعة المطلة على المحيط الهندي [1] . وتمتد السواحل العمانية لمسافة تقارب 1800 كم مطلة على خليج عمان وبحر العرب اللذين يتداخلان مع مياه المحيط الهندي ويوفران إمكانات جيدة للانفتاح على العالم . وقد سهّل هذا الموقع زيادة الاتصال بالهند ، واتسمت علاقتهم مع تلك البلاد بشكل عام بالهدوء وحسن الجوار ، لحاجتهم في تسيير أمورهم التجارية ، وإيجاد أسواق مناسبة لاستقبال منتجاتهم ، واستخدام طريقها الملاحي للنفوذ إلى جنوب شرق آسيا [2].

وتمتعت الهند من جانبها منذ عهد بعيد بمواردها الطبيعية الوفيرة ، ومصادرها الغنية ، وإمكاناتها العالية على تصدير الفائض من منتجاتها ورؤوس أموالها ، بل ونقل خبرة أبنائها إلى الأقطار المجاورة ، ومنها عُمان ومنطقة الخليج العربي [3] . التي دخلت في علاقات تاريخية متجذرة مع الهند ، حتى أطلقت بعض المصادر اللاتينية القديمة اسم (تخوم الهند) للدلالة عليها وللتأكيد على حدوث نوع من الامتزاج البشري بين قومياتهما ، حين استوطن عدد كبير من الهنود في الخليج وارتبطوا بأهله ، وشكلوا جاليات مهمة وناجحة ، ذات مصالح تجارية كبيرة ، أثّرت وتأثرت اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً في الأوساط التي عاشت بين ظهرانيها[4] .

وربما يصعب أن نحدد بدقة متى قرر أول تاجر هندي الاستقرار في عمان ، أو متى تكونت جالياتهم التجارية على السواحل العمانية . لكن وبحسب رأي مايلز S.B.miles [5] فإنه يُعتَقَدُ بأنهم أنشأوا مستوطنة لهم في عمان تعود إلى القرنالخامس عشر ، وكان دليله في ذلك وجود بقايا معبد هندوسي في قلهات– الميناء العماني الرئيس على البحر العربي خلال حقبة الاحتلال البرتغالي (1507–1650)[6]. وقد

دعمت الرواية القائلة بوجود تلك المستوطنة ؛ بما أورده القائد البرتغالي الشهير الفرنسي دي البو كيرك De Albuquerque[(7)] في يومياته التي أشار فيها إلى أن قواته استعانت بهم لفرض سيطرتها التجارية وتمشية معاملاتها المالية ، ليس في عمان فحسب ، بل في أنحاء كثيرة من المحيط الهندي . وبعدها استطاع الهنود الظفر بموقع متميز في حركة التجارة بمسقط و الخليج العربي ، على الرغم مما مرت به البلاد من اضطرابات سياسية [(8)] رافقت عمليات مقاومة العمانيين بقيادة اليعاربة (1624- 1749) للوجود الأجنبي [(9)] ، والحروب الأهلية التي أفرز عن ها صعود أسرة حاكمة جديدة للسلطة على يد مؤسسها أحمد بن سعيد البو سعيدي منذ عام 1749[(10)] .

واستفاد الهنود بدورهم من ميزة أخرى في عمان، تمثلت في تسامح حكامها من أسرة آلبو سعيدي ومعاملتهم الحسنة لهم ، مما شكل حافزاً ساعد على هجرة عدد كبير منهم منذ نهاية القرن الثامن عشر ، ليكونوا الفئة التجارية الأولى ، وليسيطروا على معظم الأنشطة الاقتصادية[(11)] ، ليس فيها فحسب، بل وفي توابعها أيضاً (زنجبار في شرق أفريقيا وبندر عباس وهرمز وميناب وقشم في مدخل الخليج العربي وجوادر وشاهبار على ساحل مكران). وقد عاش الهنود والأفارقة والشيرازي ون في كل تلك المناطق وبجميع أعراقهم المختلفة في ظل حكم غير متعصب دينياً ولا عرقياً، يعاملهم باحترام ويمنحهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية والمكانة الاجتماعية اللائقة [(12)] ، ويوفر المناخ الإيجابي المشجع على التعايش السلمي بين شتى المذاهب والأعراق ، لا سيما في مسقط تلك البلدة الوادعة التي أثارت إعجاب عدد غير قليل من الرحالة الغربيين الذين ساحوا في الشرق ، لما يرونه من تسامح أهلها واعتدالهم اتجاه الأجانب ، واحترامهم للقوانين الخاصة بالأديان الأخرى [(13)] . فلا غرو إذاً أن نجد أعدادهم تزداد بنسبة ثلاثين ضعفاً في جميع أنحاء الممتلكات العمانية خلال مدة لا تتجاوز أربعة

عقود فقط، ويرتفع عدد أفرادها من مائتين في عام 1819 إلى ستة آلاف نسمة في عام 1859[14].

وهنا ينبغي التمييز بين طائفتين من الهنود الوافدين على عمان ، أحداهما يطلق عليها "**الخوجة**" وأحياناً "**اللواتيا**" : مسلم ون وفدوا من إقليم حيدر آباد وغيره من المناطق المسلمة شمال الهند، ويعتنق معظمهم مذهب الشيعة الإثنى عشرية أو الشيعة الإسماعيلية ويسميهم البريطانيون (محمدي ون)[15] . والآخر وهم الأقل عدداً والأكثر ثراءً معروفون بإسم (البانيان) يتبعون الديانة الهندوسية . ويكثر كلا القسمين في القرى الساحلية ، لا سيما مسقط، ذلك إنهم أشد حاجة للحماية البريطانية التي توفرها سفن الأسطول الملكي[16] ، وقد ظلت مسقط مركز إقامتهم الرئيس لكونهم يسيطرون على التجارة الخارجية وهي المنطقة الأهم لتصدير المنتجات العمانية إلى الخارج ، والأكثر تحصيناً والأقوى منعةً من بين مثيلاتها العمانيات [17] . وأقام الهنود بطوائفهم المتنوعة أحياءً سكنية مسورة ، وأسواقاً شعبية خاصة بهم ، مجاورة للقنصلية البريطانية في العاصمة، وأخرى إلى الشمال في مطرح (البلدة المهمة القريبة [18] ، وانتشروا بتجمعات متمركزة متعاونة في مدن صحار والسويق وصور والخابورة وغيرها من مدن ما يسمى بـ (ساحل الباطنة)[19] .

واشتهر عن البانيان أنهم كانوا يحيون حياة الثراء والبحبوحة ، وامتلاكهم قاعدة اقتصادية متينة في وطنهم الأم (الهند) بسبب نجاحهم في مجال التجارة ، وما لاقوه من روح التسامح والمعاملة الإنسانية العربية المعهودة مع الجاليات الأجنبية (المسلمة وغيرها) ، بما في ذلك السماح لهم بإنشاء دور عبادتهم وإيداع الأبقار فيها وحرق موتاهم وإقامة المدارس الخاصة بهم ، وحرية عملهم في مختلف المجالات ، والتصرف بالفائض المالي بإرساله كله أو بعضه إلى مواطنيهم [20] . وظلوا محتفظين بلغتهم الأم، وعاداتهم ولباسهم ، ولم يشهدوا في تاريخهم أية محاولة لإجبارهم على الاندماج مع

غيرهم .[21] . واستمرت مجموعاتهم بالتدفق وأعدادهم بالتضاعف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما شجع آخرين من بني جلدتهم على الهجرة والاستقرار في عمان بشكل نهائي ، حتى عد بعض المؤرخين مسقط بأنها أكثر المدن العربية احتضاناً للهنود ، والهندوس منهم على وجه الخصوص[22] .

ثانيا : علاقات الهنود مع بريطانيا

ارتبطت بريطانيا انطلاقا من قاعدتها في الهند بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة بالقوى المحلية الفاعلة في المحيط الهندي، وفي مقدمتها عمان ؛ إذ تحولت منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى الدولة الأقوى في المنطقة والمحرك الرئيس للأحداث فيها . تقودها إلى ذلك مصالحها ، وما تقتضيه من حفظ الامتيازات المتحققة فيها ، ومحاولة دعمها وتوسيعها[23] .

وبطبيعة الحال فإن معرفة بريطانيا بالهنود لم تكن سطحية بتاتاً كما العرب ، بل عرفت المسلمين منهم عن قرب منذ أن وثقت علاقاتها بإمارة حيدر آباد وسط الهند عام 1766 ، واستطاعت الحصول على امتيازات وتنازلات كبيرة من أمرائها ، مقابل مساعدتهم في الوقوف بوجه تهديدات إمارات هندية منافسة أخرى في شمال الهند وشرقها[24] . أما البنغاليون الهندوس فإنهم كانوا ذوي فائدة جيدة لها ، لسرعة بديهتهم وتعلمهم الإنكليزية بوقت قصير، وانخراط أبناء أمراءهم ومالكي الأراضي والتجار الكبار والأعيان في المدارس والجامعات التي أسستها الإدارة البريطانية في بلادهم [25] ، بل دفعت شركة الهند الشرقية البريطانية المهيمنة على معظم موانئ الهند [26] إلى إقامة علاقات تجارية مبكرة مع عمان ، وأوكلت المهمة الأولى لسمسار هندي يقوم بمتابعة الشؤون التجارية والقنصلية للشركة في مسقط منذ عام 1790[27] .

لذا فقد رأت حكومة الهند البريطانية إن توطين مثل هؤلاء في عمان ومساعدتهم على الاستقرار يصب في مصلحتها من وجهتين، الأولى : إنعاش التجارة البريطانية وتنشيط حركة العمال مع منطقة قريبة وذات علاقة وطيدة مع قاعدة ارتكازهم في الهند. والثانية : اتخاذ الحماية في الدفاع عنهم بوصفه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية ، ما يدفع باتجاه توسيع دائرة النفوذ السياسي (الهندوبريطاني) وتطبيع الأوضاع وتمهيدها لأي حكم بريطاني مباشر محتمل[28] .

وما من شك فإن النشاط الاقتصادي للهنود وانتشار جالياتهم في موانئ عمان كان يعد مظهراً من مظاهر النفوذ البريطاني في المنطقة بأسرها ، فهم رعاياها ويتمتعون بالامتيازات القنصلية، ويعملون في تجارة الصادرات والواردات ، وبوصفهم وكلاء للشركات الأجنبية وفي مقدمتها شركات بريطانيا [29] . ولم يقتصر دورهم على ترويج التجارة البريطانية ، بل عملوا أحياناً وكلاءً سياسيين Political Agent أثناء الإجازات الشخصية للوكلاء الانكليز ، لا سيما عند ارتفاع درجات الحرارة في مسقط إلى أعلى معدلاتها في شهري تموز وآب[30] .

وبمضي الزمن تحولوا من تجار محليين ومصرفيين وموظفين متخصصين ، إلى جماعة منظمة ومتماسكة تستطيع السيطرة على الاقتصاد العماني عن طريق سياسة القروض ذات الفوائد الفاحشة، ثم عملية الرهن التي غالباً ما يتبعها الاستيلاء على ما يرهن . ويمكن القول إنه كان لدى هذه المجموعة وجود أكبر من دورهم الحيوي في تجارة مسقط عمان ، فالتجار الهنود هناك يشكلون قاعدة النشاط التجاري في الشبكة الأوسع للتجارة في المحيط الهندي ، وبوصفهم هندوساً وشيعة في بلدٍ أكثر أبنا ئه من الأباضية والسُنة فقد كانوا يعكسون إدراكاً واعياً لوضع مجموعات الأقليات الأجنبية المتكيفة في الدول المسلمة[31] .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا مارست ضغطاً مباشراً على حكام عمان ، وفي أكثر من مناسبة لإثبات أن الهنود من رعاياها ، وهي بذلك معنية بتطبيق قوانينها عليهم . علماً انها حددت مبد أً عاماً لمن له حق التمتع بالرعاية البريطانية قائم اً على أساس أن أي شخص أقام في عمان بعد أن استولى وسيطر البريطانيون على إقليمه الذي كان ينتمي إليه أصلاً في الهند ، كان تحت الحماية البريطانية. وعموماً إذا كانت عائلته سابقاً تسكن ولاية هي تحت أدارتهم يكتسب حمايتهم في أي بلد يقيم فيه(32).

واستغلت بريطانيا ذلك الإدعاء مراراً ، لإدراكها تماماً أن السيطرة على الجالية الهندية– التي تمتلك الكثير من الميزات والإمكانات – تمنح الممثل السياسي البريطاني (33) قدرة التأثير على السلطة المالية ، و من ثم على القرار السياسي للدولة العمانية ، فالسلطان كثيراً ما يحتاج إلى الأموال ، والأقدر على توفيرها ملتزم الجمارك الهندي الذي يحرص أن يكون الحكام مدينون له بشكل دائم ليضمن لمؤسسته الاستمرار في إدارة الجمارك بأقل قيمة نقدية ممكنة (34) . وكثيراً ما كان تجارهم يتوسطون لبيع بعض الأراضي المطلة على ميناء مسقط للوكالة السياسية البريطانية كي تبني عليها منشآت تابعة لها ، فهم يمتلكون أفضل العقارات في كل أنحاء مسقط ومطرح(35) . يقول مايلز:– "**منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت أهمية مسقط وزنجبار تزداد بوصفهما مراكز تجارية مرموقة للتجار الأجانب ، ومنهم الهنود الذين استحوذوا على قسم وافر منها وأصبحوا دافعاً قوياً للتدخل البريطاني**"(36) .

وقد أبدت حكومة الهند البريطانية حرصاً متزايداً على توفير الغطاء الشرعي والسند القانوني لامتيازاتهم الاقتصادية وحقوقهم القضائية ، فأدخلتها في معاهدات ملزمة ومختلفة عقدتها مع عمان ، بدءاً من معاهدة 31 مايس 1839 التي رفعتهم إلى مرتبة رعايا اكثر الأمم تفضيلاً ، ونصت في بندها الثاني على حرمة منازل الرعايا البريطانيين (الهنود) ، وعدم جواز تفتيشها ما لم يكن القنصل البريطاني موجوداً .

وحتى المواطنين العمانيين الذين يعملون في خدمتهم يتمتعون بالحماية نفسها [37] . مما فرض على الحكام العمانيين طرح حسابات جديدة في سياساتهم الخارجية ، وخلال أقل من خمسة عقود صنعت بريطانيا منهم الركيزة الأساسية لتجارة عمان عبر البحار في المحيط الهندي ، وروجت (الروبية) العملة الهندية الشهيرة في السوق العمانية ، وجعلتهم المتحكم الوحيد بأسعار صرفها وصرف العملات الاخرى في البلاد[38] ثم عززت موقعهم بعقد معاهدة 19 آذار 1891[39] التي منحت سلطات قضائية واسعة للوكيل السياسي البريطاني لحماية الرعايا البريطانيين ، سواء أكانوا أنكليزاً أم هنوداً . فضلاً عن التسهيلات التجارية والامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية ، والسماح لهم بدخول جميع الموانئ العمانية بسفنهم وشحناتهم ، وإعطائهم الحق في تملك الأراضي والمساكن والمستودعات بلا قيدٍ او شرط [40] . علماً أنها لم تشر بتاتاً إلى حقوق مماثلة للرعايا العمانيين، سواء في بريطانيا أو في مستعمراتها في الهند وشرق أفريقيا، كما أن الالتزامات المفروضة على السلطان بخصوص معاملة التجار الهنود ليس هناك ما يقابلها على الحكام البريطانيين في الولايات الهندية [41] .

ثالثا : مفهوم الإمامة وأهميتها في التاريخ العماني

تمثل العقيدة الأباضية التي ظهرت وتبلورت تدريجياً منذ مطلع القرن الثاني للهجرة، انعطافة تاريخية مهمة وعملية تصحيح مبتكرة للفكر الخارجي الذي يعود بجذوره إلى مرحلة متأخرة من عصر صدر الإسلام [42] . وتقول كتبها إن السمة المميزة لها جاءت من اعتدال آرائها واتزان مواقفها وبعدها عموماً عن التشدد والانغلاق ، فقد كانت تعبر عن وجهة نظر المعتدلين من المحكّمة الاولى بأن معارضتها للحكم القائم تتحرك داخل إطار الإسلام وقيم العروبة وعدم اللجوء إلى الثورة وحمل السلاح ، وجواز الإقامة بين المسلمين وموادعتهم [43] . ولذلك فقد استطاعت شق طريقها انطلاقاً من البصرة ، وانتقلت منها الى عمان لتجد فيها ملاذاً آمناً و قد استقطبت عدداً كبيراً من القبائل

العمانية ، لتتحول إلى إحدى المؤثرات المهمة في تاريخها ، بما تحمله من أفكار وأطروحات نظّمت المجتمع القبلي على أساس ديني وعسكري مستقل[44] .

ويراد بنظام الإمامة لدى الاباضية اجتماع اتباع مذهبهم ومبايعتهم لرجلٍ منهم يساعده عدد من الاعوان ، ليشكلو مرجعية عليا لها سلطة دينية وسياسية ذات شأن عظيم ، وصلاحيات كبيرة على جمهور واسع من المسلمين المتولين لها . ويقوم الامام لديها بالتصدي للحكم وفق الشريعة الإسلامية ، مستمداً قوته من أهل الحل والعقد ، وهم نخبة العلماء والفقهاء الذين لا شرعية للإمامة برمتها من دون رضاهم ومشورتهم[45] . وكان اختيار الامام من بين اهل التدين والصلاح عادة مستمرة في عمان حتى النصف الاول من القرن الثاني عشر الميلادي ، تلتها بعد ذلك فترات انقطاع وظل منصب الامام شاغراً فترات زمنية غير متعاقبة[46] .

وقد شهد العمل بهذا النظام في التاريخ القريب صعوبات جمة على صعيد التطبيق، فهو يزدهر تارة وينتكس أخرى طوال حكم الأسرتين اللتين حكمتا عمان (اليعاربة والبو سعيد) وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا فقد جرت محاولتان لإحياء الإمامة في عامي 1868و 1913 سوف نحاول أولاً دراسة تفاصيل موقف الأولى تجاه الجالية الهندية .

رابعــا: الامامة في السلطة والموقف تجاه الجالية الهندية:

شهدت عمان أوضاعاً سياسية متردية على يد حاكمها سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان بين عامي 1866- 1868 ، الذي استولى على الحكم بعملية اغتيال غادرة لوالده ، سببت نفوراً شعبياً واسعاً وأكيداً، أعقبتها تحالفات ناجحة في شهري تموز وآب 1868 بين علماء الأباضية من جهة بقيادة الفقيه الكبير سعيد بن خلفان الخليلي [47] وزعماء قبائل المنطقة الشرقية وفي مقدمتهم الشيخ صالح بن علي الحارثي [48] .

أفرزت عن انتخاب عزان بن قيس البو سعيدي [49] قائداً جديداً للإمامة ، وقد لاقت قواتها نجاحات عسكرية باهرة ، واستطاعت ضم معظم المدن الداخلية انطلاقاً من قاعدتها (نزوى) ، الى المدن الساحلية ، وانتهاءً بالزحف على مسقط والسيطرة عليها في 1 تشرين الأول 1868[50] .

اتسم الموقف البريطاني اتجاه الأحداث في عمان بالسلبية والعداء ، والامتناع عن الاعتراف بالتغيير الحاصل في نظام الحكم ، وعدم التوسط في منح 40 ألف ريال نمساوي وهي المعونة المالية التي تدفعها سلطنة زنجبار سنوياً لعمان وفق اتفاق انفصالها عنها عام 1861[51] ، والضرورية جداً لإدامة عجلة الإقتصاد والسياسة في البلاد [52] . ثم بدأت تتخذ من رعاياها الهنود ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية ، وأعلنت أنهم يتعرضون للاضطهاد ، وأن السلطة الجديدة تنوي مصادرة أموالهم كما فعلت مع بعض اثرياء الأسرة الحاكمة [53] . وهذا ما نقله وكيلها السياسي العقيد هربرت فردريك ديسبرو (H.F.Disprow 1867- 1871) الذي اتصف ببغضه المستحكم للإمام عزان وحكومته ، وإتقانه لغة التهويل ووضع الدعايات وافتعال الأزمات ، وملئ تقاريره بالكثير من التناقضات وعدم الدقة والبعد عن الواقع [54] ؛ إذ وصف الأخير مثلاً بأنه شخص متثبت بالسلطنة "**صنيعة للوهابيين**"[55] ، مع علمه أنه كان يقاتلهم شمالاً في واحة البريمي المتنازع عليها ويلحق بهم هزائم متلاحقة .

ومرة أخرى يقول أن حكومة عمان الحالية "**هي حكومة الشعب وأن الشعب ضدها**"[56]، وهي تهم استوجبت في الكثير من الأحيان تشويه سمعة الشخص المذكور، وإنكار حقيقة أن الحاكم الجديد كان إماماً منتخباً من بين أهل النفوذ والمشورة، ويتمتع بشعبية واسعة وينتمي إلى الحركة الأباضية المستندة إلى مفهوم سيادة الأمة واستقلالها[57] .

لقد ركزت المصادر البريطانية على أن حكومة الإمام عزان كانت تتدخل في شؤون معتنقي الديانات غير المسلمة ، وتحاول أن تحد من حرية الرعايا الأجانب ، واستدلت على ذلك بإصدارها سلسلة من المراسيم بين عامي 1868- 1871 منعت بموجبها التدخين وشرب الخمر وتعاطي المخدرات والموسيقى والضرب على الطبول في الاحتفالات الدينية للهندوس ، وحرمت اللهو وإطلاق الشوارب وفتح الملاهي بدون إجازة رسمية [58]. وعدّ المؤرخ البريطاني جون بي كيلي ممارسة الدولة العمانية لاختصاصاتها وحقوقها "**أحكاماً تعسفية**" بحق الشعب، كاستبدال لون العلم ، واستحداث فرق جوالة لمتابعة حظر التدخين وعزف الموسيقى بالشكل الذي ينتهك آداب المجتمع[59] وأورد أن رجال الدين يمارسون العنف لفرض المذهب الأباضي على سكان مسقط (المسلمين وغيرهم) ؟ وهو قول غريب ، فأهالي العاصمة خليط من السنة العرب والأفارقة ، وقليل من الشيعة ، وأغلبية غالبة تعتنق المذهب الأباضي [60]، فكيف يفرض عليهم مذهبهم .

لقد وجد الباحث فيما كتبه روبرت جيران لاندن [61] عن الإمامة الشيء الكثير من التحامل وعدم الحيادية ؛ إذ وصفها بالتزمت والتطرف والتعصب وضعف شعبيتها ، وارتكابها جرائم سلب ونهب وقتل ضد التجار الهنود ، وقيام أجهزتها الأمنية بمهاجمة مساكنهم للتأكد من مراعاتهم لقانون منع التدخين ، فيما أُحرق حياً بأكمله في بلدة الخابورة الساحلية ، كما حكم على أحد الهنود بالسجن عقاباً على حلق لحيته . وهو ما يناقض تماماً ما ذكره (كيلي) بأن السلطة أرغمتهم على حلق ذقونهم [62] . ولم يتحرج الكاتب (فرد هاليدي) عن الاتيان بأوصاف لم يسبقه إليها أحد، فقد ذهب إلى أن الثورة العمانية هي "**ردة محافظة**" قام بها رجال القبائل الذين "**طردوا**" التجار الأجانب ، وأغلقوا المقاهي وفرضوا تفسيراً حرفياً للقرآن للكريم [63] . والتحق اثنان من الباحثين العرب بركب المشهّرين بالإمامة . فقد اتهم المؤرخ (جمال زكريا قاسم) زعماء الإمامة

بعدم التسامح وعدا ئهم الصريح للأجانب [64] ، ولم تخرج الباحثة (مديحة أحمد درويش)[65] عن الأوصاف المشينة التي نعتت بها الإمامة بخصوص الأجانب ما أدى إلى هجرتهم جماعياً على حد وصفها. وتوافقت أقوال الجميع مع ما ذكره المسؤولون البريطانيون عن الموضوع ، فقد حاولوا التقليل من شأن الثورة العمانية إلى أقصى حد ممكن. إذ نعتوها بأنها مجرد "**تمرد**" على السلطة الشرعية أحياناً ، و "**أعمال شغب**" أحياناً أخرى، والأسوء أنها حاولت أن تجرد الثوار من صفتهم الوطنية بل حتى من إنتمائهم إلى ارض بلدهم ، واعتبرت أن من دخل مسقط هم "**غزاة أجانب**"[66] .

ولتقديم صورة هي أقرب إلى الواقع في ضوء قراءة موضوعية جديدة للأحداث نقول:

لم يكن من بين دوافع الثورة العمانية عام 1868 ما يشير إلى وجود تذمر تجاه إقامة الهنود في مسقط والمدن الساحلية بوصفهم جالية أجنبية ف اعالة ولها اسهامات مهمة في الاقتصاد والمجتمع ، وكانت الشكوى منحصرة في سوء الأوضاع الاقتصادية وضعف السلطة في البلاد واعتماد حكامها على الدعم البريطاني المباشر ، واتخاذ بريطانيا موقفاً مضاداً منذ البداية سواء في حمايتها للسلطان المخلوع سالم بن ثويني أو في منع إرسال المعونة المالية[67] . وحينما تقدم جيش الثوار في نهاية العام نفسه على مسقط وقبيل اقتحامها أصدرت الإمامة أوامرها إلى مقاتليها أن لا يعتدوا على أحد من الأجانب ، ولا يمسوهم بسوء ولا يأخذوا من أموالهم شيئاً ، وكان ذلك موجهاً من الإمام عزان نفسه بشكل مباشر وأمام الملأ . وقد تابع المؤرخ العماني المعروف المعاصر نور الدين عبد الله بن حميد السالمي تلك الأحداث بتفاصيلها الدقيقة ، وأورد نصوصاً مهمة عنها ، نقتطف ما هو جدير بالذكر عن الموضوع ، قوله عن أحد المخالفين لأوامر عدم الاعتداء : "**فخالف الأمر بدويٌ وهمّ أن يسلب بانيان فسلّط الله البانيان عليه وسلبه سلاحه حتى مرّ الشيخ صالح عليه وسلاحه عند البانيان فزجره وأمر البانيان برّد سلاحه ، فهل سمعتم ببانيان يسلب بدوياً ! إلا أنها كرامة خصوا بها حين خالف**

أمرهم" [68] . ومن خلال قراءة فاحصة للنص نتبين : أن أوامر عدم الاعتداء كانت معروفة لدى الجميع ، وتطبيقها مطلوباً بشدة ، وبدت حوادث خرق الأوامر وعدم الخضوع لها فردية وشاذة ومحصورة بنوعية معينة من الجنود غير المنضبطين . كما أثارت تلك الحوادث استنكار ابرز قادة جيش الإمامة واستهجانهم ، بل تدخلوا فيها شخصياً وعالجوها فوراً وبحزم ، لإنهاء ما اعتبروه انشقاقاً على وحدة الصف وخروجاً عن الخط العام للثورة التي يمتلك قادتها ومنهم الشيخ صالح علاقات طيبة ببعض الهنود .

ويجب ملاحظة أنه لما وقعت مدينتا مطرح ومسقط بيد الثوار بين شهري أيلول وتشرين الأول 1868 كان الجنود على درجة عالية من الانقياد والنظام والمحافظة على الأرواح والممتلكات ، ولم يحدثوا شغباً كبيراً في اثناء هجومهم عليهما، ولم تجر عمليات تصفية دموية حتى لعناصر السلطة السابقة [69] . وقد مارس الإمام عزان تصلباً ظاهراً على رجاله ، حتى أنه حرم عليهم التقاط الفواكه التي يجدونها ساقطة على الأرض في وهم في طريقهم إلى الحرب [70] ، تأكيداً منه على تربية روح النزاهة والتعفف لديهم . وقد لفتت حالة الهدوء والاستقرار في مسقط قادة السفن الفرنسية الذين يترددون على مينائها ، وأوردوا في تقاريرهم أن حكمة عزان وحزمه وضعت حداً لأعمال النهب والسطو ، ونشرت الأمن في البلاد[71] .

وفي السياق ذاته لا بد من التذكير هنا بأن حكومة الإمامة لم تصدر قرارات محددة ضد الأجانب عموماً ، والتجار الهنود منهم على نحو الخصوص ، ولم تستهدفهم بسوء من خلال سياستها الاقتصادية . أما ما أسرفت به بعض المصادر– في محاولة منها للنيل من النظام الجديد من خلال تأكيدها على مسائل التبغ والموسيقى وحلق الذقون بوصفها إجراءات متشددة ، فإنها حجج ضعيفة لا تعكس حقيقة الأوضاع على أرض الواقع ، سيما إذا ما علمنا أن تحريم حكومة الإمامة لبعض الممارسات

شمل جنودها وموظفيها فقط ، ولا يمكن القول سوى أنها مارست حقها واختصاصاتها الحصرية تجاه من يعمل في أجهزتها المختلفة . ونؤكد أن التبرّم من حظر شرب الخمور قد تم نقله من التقارير الإدارية التي كتبها ضباط وبحارة بريطانيون اعتادوا تناول المسكر ويستهجنون بشدة منعهم منه . بل وأقرت حكومة الهند بعدم قدرتها على مواجهة تلك "**القيود**" لأنها لا تتصادم مع روح اتفاقياتها السابقة مع مسقط[72] .

ومع الإقرار بالمشاكل الاقتصادية التي واجهت البلاد في تلك المدة والهجرة التي أعقبتها ، إلا أنها لم تكن بالحدة التي وصفت بها والاستمرارية المزعومة سابقاً . ففي المقام الأول فإن معظم أولئك الذين غادروا مسقط من الأجانب كانوا أسر التجار وليس التجار أنفسهم ، بوصفها إجراءات احترازية لا أكثر [73] . ومن المؤكد أن وجهة نظر القيادة الدينية كانت تقوم أساساً على أن ما فرضته من أمور تمس الحياة اليومية للأفراد ليس غريباً على مجتمع عربي محافظ ، يلتزم بأعرافه وقيمه ، ويحرص على قيم الاستقامة والتدين. لكن البريطانيين جهلوا أو تجاهلوا بتعمد فهم طبيعة الناس الساكنين في هذا البلد واستيعاب ثقافتهم ومقدساتهم وانتماءاتهم الحضارية ، وكيف اختاروا العيش بهذه الطريقة أو تلك . يقول (بادجر) George P.Badger (رجل الكنيسة وأحد مبعوثي حكومة الهند لفض النزاع بين عمان وزنجبار وتقسيمها فيما بعد) في مقدمته التاريخية المسهبة والمهمة لكتاب : - History of the Imames and Seyyids of Oman from A.D.660-1856[74].

البريطانيين يعرفون عن بحيرات افريقيا الوسطى البعيدة والغامضة أكثر بكثير مما يعرفون عن داخلية عمان " [75] وهو انتقاد صريح للقوة التي نصّبت نفسها حكماً بين المتنازعين في وقت لا تمتلك فيه رؤية واضحة ولا معرفة كافية بتاريخها و طبيعة شعبها ، لا سيما المنطقة الداخلية في عمان التي عانت من عزلة صعبة وطويلة ، بسبب طبيعة تضاريسها الوعرة واتسام مجتمعاتها بالبدائية والنزعة المحافظة والميل نحو

الاستقلال وبتعقد حياتها الدينية والسياسية والاجتماعية، وانقسام قبائلها بحسب تنوعها العرقي والمذهبي والمعيشي [76] . وعلى الرغم من ذلك فإن برسي كوكس Percy Z. Cox الوكيل السياسي في مسقط 1899 – 1904 [77] اعترف مستغرباً بعد ذلك بثلاثين عاماً واثناء تجواله بين أكثر من عشرة مدن داخلية أن البدو أو الرعاة العرب العمانيين حينما يتعرفون عليه يعاملونه بـ"**لطف ومودة**"[78] .

لم تاخذ بريطانيا كل هذه الاعتبارات بالحسبان ، ولم تراعي خصوصية المجتمعات الاسلامية ذات التنوع الطبيعي ، بل تدخلت بوصفها حامية للأجانب في مواجهة مواطني عمان . فأثارت ال فتن بين الجانبين ، وأصرّت على عدم الاعتراف بنظام الإمامة أو التعاطي معه بإيجابية ، مما أفقد الجالية الهندية الامتيازات الثمينة والحماية التي تنشدها لتجارتها، وجعلها تعيد النظر في مستقبل تواجدها في بلدٍ يعيش حالة مضطربة وغير طبيعية ، فغادر عدد كبير من أبنائها إلى شرق أفريقيا برؤوس أموالهم الوفيرة، ما أغضب حكومة الإمام عزان من دون شك [79] ، لكنها لم تعترض طريقهم ولم تعتد على أموالهم ، على الرغم من إن هجرتهم بعثت برسالة خاطئة إلى الخارج ، مفادها أن مسقط لا تقدم ضمانات كافية للعاملين في التجارة الدولية ، وهو ما يعني تعريض وضع عمان الاقتصادي والمالي إلى الخطر .

أما عن الإجراءات الاقتصادية في العهد الجديد غير المتوافقة مع مقتضيات الاقتصاد المفتوح ومع رؤية بريطانيا ومصلحة رعاياها ، والنابعة أساساً من رجال غير محتكين نوعاً ما بالتطورات والمتغيرات التي شهدتها البلاد مع تغلغل القوة الأوربية ؛ فإنه يجب التذكير في الوقت نفسه بحال التجار العمانيين وفلاحيهم الذين طالما اشتكوا من سياسات البانيان المتعنتة في التسليف واستحصال الديون والتجني على المدنيين وإيذائهم . ونجد من المناسب القول إن شكواهم كانت حقيقية ومبررة وعميقة الجذور .

جاءت حكومة الامامة في مثل تلك الظروف وهي شديدة الثقة بنفسها ، رسّخت مفاهيم الوطنية المشربة بالإيدولوجية الدينية ، ووضعت في برنامجها السياسي ومنذ مراحلها المبكرة تحجيم النفوذ البريطاني وترشيد الالتزامات والاتفاقيات التي فُرضت على عمان في المرة السابقة [80]. لكن يجب أن لا يقود ذلك إلى الاعتقاد أن القيادة الجديدة فضّلت الدخول في سياسة المواجهة ضد البريطانيين أو تعمد استثارتهم ، بل حاولت تجنب العواقب الوخيمة لذلك ، وحرصت على الاحتفاظ بمستوى مقبول من العلاقات الودية معهم ، يقوم على أساس الندية والاحترام المتبادل . ومثال ذلك حادثة إطلاق الحامية العمانية في مسقط النار على إحدى السفن البريطانية الراسية في الميناء، للاشتباه بكونها سفينة غريبة معادية ، فاستدركت السلطات العمانية الأمر وأصدرت بياناً أوضحت فيه بأنها لم تقصد الإساءة للعلم البريطاني، وإن الذي حصل هو خطأ ارتكبه قائد الحامية [81] . وقدمت الحكومة اعتذاراً رسمياً مهذباً ، ولم يمانع محافظ مسقط سعيد بن خلفان الخليلي من جهته والإمام عزان من الإجتماع بالمقيم السياسي العام في الخليج العربي العقيد لويس بيلي Lwis Pelly[82] ، واستقباله في العاصمة بترحاب لائق والاجتماع معه في منزل عزان نفسه ، وإطلاق مدافع التحية لعلم بريطانيا المرفوع على السفن[83] .

وخلال اللقاء نفى عزان الأقاويل التي تحدثت عن مضايقة الرعايا البريطانيين ، بل على العكس أكد إنهم في حفظ حكومة الإمامة ورعايتها، و إنها تتفادى كل ما من شأنه إقلاق راحتهم وتقوم بمنع أي أحد من إهانتهم أو منازعتهم في شيء [84] . وفي مقابل ذلك النهج اقترحت حكومة بومباي إعادة النظر في التقارير التي رفعها وكيلها في مسقط (ديسبرو) ، لما عرف عنه من المبالغة ونشر الأكاذيب والتشويش . لا سيما فيما يخص تعرض الرعايا البريطانيين لأنواع "**العنف والمخاطر**" على حد زعمه . وقررت تكليف(بيلي) بإجراء الاستقصاءات اللازمة عن وضع حكومة عزان وموقفها

تجاه الجالية الهندية على نحو خاص . وبعد مدة قصيرة قضاها في مسقط وجد أن الرعايا البريطانيين لا يعانون من أي قمع أو تمييز ديني أو عرقي ، والتقى بالهنود وجهاً لوجه وسألهم عما إذا كان للتدابير والقوانين الجديدة من تأثيرات سلبية عليهم ، وقد أجاب معظمهم مؤكدين أنهم يتمتعون بالامتيازات السابقة نفسها ، وإن حكومة الإمامة لا تستهدفهم باعتداءات شخصية وأنْ لا شكوى لديهم بهذا الخصوص[85] .

ومما يعزز ذلك قول بادجر إن الإمام عزان حينما ثبت أقدامه في الحكم تخلّص من المطاوعة [86] الذين هيمنوا على أجهزة الدولة بادئ الأمر ، واستبدل هؤلاء "**المشؤومين**" على حد وصفه برجال متنورين ، وتبنى سياسة أكثر مرونة وعدلاً ، وقدم الكثير من التسامح وأجرى عدد من التعديلات في مجال الإدارة الداخلية ، كما أظهر رغبة خالصة وحقيقية في فتح صفحة جديدة مع الأجانب وتوطيد علاقاته مع الحكومة البريطانية[87] .

لقد حصلت لدى حكومة الهند قناعة أكيدة بعدم نزاهة وكيلها في مسقط ، لأنه أولاً: كان يرفع تقاريره إليها مباشرة من دون الرجوع إلى رئيسه الإداري في الخليج العربي لويس بيلي ومتجاهلاً إياه . وثانياً : لم يتورع عن تلفيق التهم أو الاتهام دونما تمييز بسوء التصرف ، وكاد يتسبب في زجها في عملية عسكرية غير ضرورية . وعلى الرغم من ذلك فإنها امتنعت عن استبداله بآخر، لكي لا يُفهم من ذلك أنه انتصارٌ لعزان ، وتركت ذلك إلى أجل غير مسمى. كما طلب (بيلي) أن ترابط سفينة حربية عند ميناء مسقط تستطيع عند الطلب نقل جميع الرعايا على متنها إلى مكان آمن تمهيداً لأي هجوم محتمل [88] . وهو إجراء ليس احترازي بالمرة كما يظهر بل استفزازي بشكل أكيد.

ومن الجدير تثبيت ملاحظة مهمة ذات مغزى من خلال قراءة السلوك البريطاني الأخير، بأنه مهما كانت عناصر الإمامة معتدلة في نهجها فإنها ستوصم بالتشدد على

أساس كونها أكثر ميلاً إلى نظرة محافظة للأمور وأقل ليونة ومجاملة وأكثر يقظة وحذراً من سابقتها ، كما كانت معبأة بالمبادئ الإسلامية المتحسسة لأي شكل من أشكال التعامل مع العالم الخارجي ، إلا وفق المعايير الشرعية . لذلك فمن الطبيعي أن البريطانيين سيحاربونها بشراسة .

ويجد الخط الذي سارت عليه بريطانيا تبياناً واضحاً في تسهيلها عودة تركي بن سعيد (1871- 1888) من منفاه في الهند ، ليقود هجوماً خاطفاً على مسقط بمساندة بعض القبائل الموالية ، أسفر عن مقتل عزان وانهيار حكم الإمامة في شباط 1871[89] .

ومن اللافت- بعد أيام قلائل فقط – أن العقيد لويس بيلي طلب من الهنود الذين غادروا مسقط الرجوع إليها ، لأنها أصبحت آمنة الآن حسب رأيه[90] . وعلى الرغم من وجود ارتياح عام لدى البريطانيين بالتخلص من حكم الإمامة ، لكن التجار الهنود دفعوا ثمناً جديداً للتغيير الأخير؛ إذ انقلب الوضع عليهم تماماً وكشفت إحدى تقاريرهم الرسمية التي تستحق الذكر أنهم تعرضوا الآن إلى عمليات سلبٍ ونهبٍ انتقامية في متاجرهم ، واختُطف ثلاثة منهم مع ما يمتلكونه . الأمر الذي جعل بريطانيا تتدخل بسرعة وتضع جميع قواها العسكرية والدبلوماسية الممكنة والقريبة لتوجيه تهديدات مباشرة وصريحة إلى القبائل التي ينتسب إليها الخاطفون لتحريرهم وإرجاع المنهوبات[91] .

وقد أسفرت سياسة الضغط وفرض التعويضات المضاعفة والعقوبات الرادعة تدريجياً إلى استرجاع مكانة الهنود وتعزيزها في عمان بشكل أكبر؛ إذ أفاد أحد أطباء الوكالة البريطانية في رسالة بتاريخ 4 تشرين الثاني 1871 يصف فيها أوضاعهم بأنهم أصبحوا الوحيدين الذين بمقدورهم تأمين كل ما يحتاجه الأوروبيون من بضائع ، بينما

يكتفي التجار العرب بتسيير القوافل البرية والانطواء في مناطقهم الداخلية ، مع أنهم (أي العرب) جميعاً تقريباً مدينون للبانيان . ومن يعجز منهم أو يمتنع عن دفع الديون المستحقة عليه فإنهم يستطيعون خلال مدة قصيرة استيفائها منه بشكل قسري عن طريق رصد صفقاته التجارية ومصادرة بضائعه الواردة إلى الموانئ التي يسيطرون عليها بواسطة وكلائهم وعملائهم العاملين في الجمارك [92] . وهكذا تمكن الهنود من فرض سيطرتهم على التجارة مرة أخرى . وأخذ يُنظر إلى الموقع الذي يحتله تجارهم في مسقط باحترام وتقدير بالغين ، أكثر من أي وقت مضى [93] . مع التذكير أن توجه حكومة الهند نحو الدفاع عن رعاياها الهنود لم يقتصر على عمان فحسب، بل شمل بلاد فارس والبحرين اللتان مورست فيهما السياسة نفسها تقريباً[94] .

خامسا : الجالية الهندية وإنتفاضة القبائل عام 1895

إن متابعة قضايا التجار الهنود والسير وراءهم أينما حلوا وارتحلوا في جميع أنحاء الخليج العربي ، والمطالبة لهم بالتعويض عن مظلماتٍ ارتُكبت بحقهم ، كبيرة كانت أم صغيرة ، دفعت هؤلاء ومن غير شك إلى استغلال مركزهم ومنزلتهم كرعايا بريطانيين توفر لهم حكومة الهند البريطانية الدعم اللازم والحماية العسكرية في أي وقت . ومن الواضح أن إتباع هذه السياسة من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين يأتي من توافق حقيقي في مجال القلق والتخوف من أن السماح أو التهاون باضطهاد رعاياهم الهنود والإساءة إليهم سيضعف إلى حد كبير من النفوذ الذي تمارسه بريطانيا في الخليج ونظامها الأمني المتحكم بمصائر شعوبه . ومن هذا المنطلق تجدها تفرض قضيتهم على جزءٍ كبير من معاهدة آذار 1891 المارة الذكر؛ إذ نجد فيها عشرة مواد كاملة من أصل ثلاث وعشرين تتضمن رعاية شؤونهم ومنحهم امتيازات واسعة ومنع السلطات العمانية من التدخل في منازعتهم[95] .

وقد اندفعت بريطانيا عن قصد لوضع هذه الأفكار في حيز التطبيق، حينما اندلعت انتفاضة قبيلة ذات توجهات دينية في آذار 1895، قررت زعاماتها تسليم حكم البلاد إلى حمود بن الإمام عزان ، وهو شخصية محترمة اتُفق أن يكون إحياء الإمامة على يديها [96] . وعلى الرغم من نجاحهم في اقتحام العاصمة إلا أنهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها طويلا ؛ اذ سرعان ما تلقى السلطان تعزيزات سريعة أخرجتهم منها بعد مدة قصيرة [97] . وبعد فشل الانتفاضة مباشرة طالب البريطانيون بمبالغ طائلة تصل إلى ثمانية وسبعين ألف ريال نمساوي ، تعويضاً عن أموالٍ وممتلكات أدعى التجار الهنود إنها أُتلفت أثناء هجوم القبائل على مسقط [98] . ومن أجل استيفائها فرضت رسوم جمركية مرهقة تصل إلى 20% على منتجات العمانيين الشحيحة أصلاً ، والمصدرة إلى الساحل عبر ميناء مسقط ، ولثلاث سنوات بوصفها عقوبة جماعية على الأهالي[99] . مما يفضي إلى القول أن مصلحة بريطانيا في حماية الهنود وانحيازها لهم جعلتها تتعامل بسياسة غير مرضية إلى حد بعيد لدى جانب كبير من الشعب العماني، الذي أخذ يعاني من متاعب اقتصادية متزايدة . في حين أنها لم تقدر الحقائق الآتية وتجاهلتها تماماً :

١ -أن القبائل المشاركة في الانتفاضة إمتنعت في حذر شديد من الاعتداء على متاجر الجالية الهندية أو نهبها ، وقدّمت قياداتها الميدانية تطمينات مؤكدة للوكيل السياسي الرائد سادلر J.A.Sadler [100] بأن هجومهم على العاصمة لن يرافقه أي عنف ضد مصالح بريطانيا أو رعاياها[101] .

٢ -سجل الرائد سادلر شهادة تاريخية مهمة معاصرة للأحداث ، فقد أوضح في كتاب سري لاحق إلى المقيمية أن قادة "**المتمردين**" حسب تعبيره أظهروا "**حيادية فائقة**" تجاه الرعايا البريطانيين ، وابتعدوا عن كل ممارسات القسوة والعنف الذي يعرفون أنه ربما يعرضهم للمساءلة في المستقبل [102] . وحينما

أنّبه السلطان على عدم مساعدته ونجدته له في الوقت المناسب ، ردّ عليه موضحاً بأن المسلحين أخذوا تحذيراته لهم بعدم المساس برعاياه على محمل الجد ، ولم يلحقوا أضراراً تذكر بهم[103].

٣- كشف المقيم السياسي العام في الخليج العربي ارنولد ولسن F.A.Wilson[104] في تقريرٍ مفصل بعثه إلى حكومة الهند عن اسباب الانتفاضة وأحداثها ونتائجها ، مشخصاً نقطة مهمة أولاها تركيزاً خاصاً ، وهي أن المنتفضين التزموا بشكل كامل بعدم التجاوز على المصالح البريطانية . وأنه خلال خمسة وعشرين يوماً (مدة سيطرتهم على العاصمة) لم يتخذوا أي إجراء من شأنه إلحاق الضرر بها ، بل بقيت سالمة لم يطالها سوء[105] .

٤- ظهر من خلال المراسلات السرية اعترافاً ضمنياً من المسؤولين البريطانيين أن المسلحين لم يستهدفوا أي مبانٍ خاصة في هجومهم الأخير، سوى قصور السلطان التي استولوا عليها فعلاً ، وهرع البانيان إلى رجال القبائل ليشتروا ما أمكنهم من قطع الأثاث ، لتخليصها من أيديهم وإرجاعها إلى "**الحكومة الشرعية**" حسب قولهم فيما بعد [106] . مما يدل أنهم بقوا يمارسون نشاطاتهم التجارية ، ويجرون معاملاتهم بحرية مريحة حتى مع المسلحين .

٥- شعر قناصل الدول الغربية ومنهم المستر ارشيبالد ماكردي Archibald Mackirdy قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك غبناً بيناً في موضوع التعويضات وأبدى استغرابه في 10 آب1895 من الطريقة التي يتم من خلالها استحصال أموال التجار الهنود الذين يبالغون في مطالبتهم بالتعويض ، ويقدمون أرقاماً مضخمة وغير معقولة ، وتفتقر إلى الأدلة الكافية [107] . علماً أنهم استطاعوا نقل معظم ما يمتلكونه على ظهر السفن البريطانية القريبة بعد

موافقة المهاجمين على هدنة مؤقتة اقترحها المقيم ولسن في 14/ شباط 1895[108] . واقتصرت خسائرهم في الساعات الأخيرة من الأحداث ، بسبب الفوضى التي رافقت عملية الانسحاب .

ويذكر (لاندن) أن ديون السلطان قد تضاعفت في أعقاب عام 1895 لصالح بعض الأسر الهندية الثرية ، واضطر إلى التمادي في الاقتراض من هؤلاء "**المرابين**" حسب وصفه [109] ، أي أنهم لم يفقدوا مركزهم الاقتصادي وخزينهم المالي الذي بقى على مستوى عالٍ من القوة بحيث يمنحهم القدرة على إقراض الشخصية الأولى في البلاد .

وعلى الرغم من ذلك فأن شكواهم كانت حاضرة كالعادة أمام المسؤولين البريطانيين، ومنهم اللورد جورج كيرزون George Z. Curzon نائب الملك البريطاني في الهند 1899 – 1904 بانتهاز فرصة زيارته التاريخية الأولى من نوعها لمسقط على مستوى مسؤول امبراطوري رفيع في 18 تشرين الثاني 1903. وقد وردت الشكوى على لسان كبير تجارهم المدعو (بارشوتم دانجي) Purshotam Danjee الذي أطلق العنان لنفسه في وصف الجالية الهندية الذي ينتمي إليها بأنها أكثر فئات المجتمع نشاطاً ومسالمة ، وأكثرها تعرضاً للأخطار والتخريب في مصالحها التجارية ، لأن كل ما يجري في المناطق الداخلية – على حد قوله– ينتقل بتأثيره السلبي إلى مدن الساحل ، وبالتالي يجر في أذياله الاضرار الفادحة عليهم . فلم يكن من كيرزون إلا أن أقر بالموقع المتقدم الذي يحتلونه في سلم الاقتصاد العماني ، وبالغ في مدحهم ، مفسراً التفوق التجاري الكبير لـ "**بريطانيا العظمى**" في مجال الملاحة والعلاقات الوثيقة بين الهند وعمان بأنه يرجع في أهم مسبباته إلى الإمكانيات العالية للجالية الهندية ودورها المتنامي في هذا البلد خلال قرنٍ مضى ، لذا فليس بالأمر المستغرب قيام حكومة الهند البريطانية بربط مصالحها التجارية مع اهتماماتها السياسية في عمان . وأضاف كيرزون أن "**الشراكة السياسية لبلدٍ مع أي بلدٍ آخر تقاس في بعض الأحيان**

من خلال المنافع والمصالح التجارية المتبادلة بينهما... لكن مسقط تقع في الجهة المقابلة في شواطئ الهند ولهذا فإن التجارة هي ليست فقط الجزء المهم الذي يربط بين البلدين بل الجزء الأكبر هو أن التجارة في مسقط يتم إدارتها بأيدي الهنود"[110].

إن افكار كيرزون هذه كانت مضمنة في خطاب ألقاه أمام حشد كبير من الأعيان والمشايخ والأمراء ، يتقدمهم السلطان فيصل بن تركي (1888- 1913) ، واختتمه بالقول : "**إن مستقبل عمان ورفاهية شعبها يعتمد بشكل أساس على التجارة مع الرعايا البريطانيين الهنود . وفي ضوء ذلك فإن توفير الظروف المناسبة لتواجد أعداد كبيرة منهم يعد الأساس الذي يعتمد عليه الازدهار القائم في مسقط .**"[111]

سادسا : تأثيرات ثورة الامامة 1913 على الجالية الهندية

استطاعت القوى الدينية الأباضية في عمان في بعث الإمامة من جديد مع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين ، بعد نجاحها في تحقيق قدر جيد من التعبئة الشعبية في البلاد وضد النظام الحاكم ، واجتماع كلمتها على انتخاب سالم بن راشد الخروصي[112] إماماً وقائداً للثورة عام 1913[113] والتي لم تكن في الكثير من جوانبها ثورة دينية صرفة ، بل حملت في طياتها مضامين وطنية عبّرت بعفوية عن أستياء معظم العمانيين من التدخل البريطاني المتزايد في شؤون عمان الداخلية والتحكم بمقدرات بلادهم وحرمان أبنائهم من تجارة يرونها مشروعة ، مثل تجارت ي الرقيق والأسلحة اللتي شكلتا المنفذ الأخير لقسم كبير من الملاحين[114] . وبدأ الكثيرون منهم بالانصراف عن السلطان فيصل بن تركي لأنه وبربط مصيره بحظوظ بريطانيا أبعد نفسه . في أعينهم . عن أن يكون رمزاً للأمة[115] .

وفي الواقع إن المزاج الثوري والنقمة على السياسة البريطانية لم تظهر فجأة أو نتيجة لحدثٍ مفرد ، وإنما جاءت نتيجة تضييق بطيء وتدريجي راكمته قائمة طويلة

من المحظورات التي وضعها البريطانيون [116] ، أدت إلى فقدان المواطنين مصادر رزقهم وفرص عملهم وتعطيل سفنهم لصالح التجار الهنود ، الذين تركز النشاط التجاري في أيديهم وفتحت أبواب البلاد لدخول السلع الأجنبية التي يرجونها[117] .

اتخذت بريطانيا موقفاً سلبياً تجاه الثورة منذ البداية ، وأبدت امتعاضها الشديد من تطور أحداثها ، ووجهت جهودها وبذلت كل ما في وسعها لوأدها وعدم السماح لها بتبديد النفوذ الذي رسخته لأكثر من قرن من الزمان . ولذلك فإنها أرسلت العشرات من السفن الحربية والآليات العسكرية ومئات الجنود إلى مسقط [118] . والأمر الأهم هنا هو إدعاؤها من جديد حماية رعاياها من الهنود ، والتشدد في هذه النقطة وتحويلها إلى ورقة ضغط وإرهاب للحفاظ على مصالحها وإبقاء حلفائها في السلطة . ما يجد له تعبيراً في الرسالة التي وصلت إلى الإمام سالم من الوكيل السياسي الرائد نوكس S.G.Knox[119] بتاريخ 11 تموز 1913 وتظاهره فيها بخوفه على سلامة رعاياه ، وتحذيره الشديد لقادة الثورة من مغبة مهاجمة العاصمة مسقط لأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي حيال عملٍ كهذا حسبما ذكر [120] . وهو يعلم تماماً أن احداً لم يتعرض للهنود بسوء على الرغم من مرور أسابيع على اندلاع الثورة ، وقيام القبائل بعملياتها العسكرية في مدن الداخل مثل نزوى وعبرى ومنح وأزكي والدروع وبلاد الحجر، فضلاً عن تمكينها من دخول بعض المدن الساحلية التي يكثر فيها أولئك التجار وضمها مثل نخل وبركا وقريات وصور وصحار، وحتى بعض القرى والبلدان المحيطة بمسقط[121] .

وعلى الرغم من ذلك فإن التذرع بحمايتهم لم يقتصر على الوكيل السياسي ، بل شارك فيه السلطان نفسه ، الذي وجد في الأمر فرصة جيدة لاستفزاز الأول ضد الإمامة بحجة خطرها عليهم ، لا سيما في ضوء انتصاراتها المتلاحقة عليه ، ووقوف جيشها على مشارف وادي سمايل الستراتيجي المؤدي إلى العاصمة . فأرسل إلى

نوكس يستنجده لإرسال الدعم اللازم بقوله: " **إذا سقط بدبد وسمائل ولا يبعد الظن وقوع تلك المصيبة فما بقي التحفظ لتجارة رعاياكم بل أنه سيصير خطر على مسقط والمطرح ولا تبقى لهما الراحة أبداً وهذه الفتنة كلها.. من سالم بن راشد الخروصي المدعو الإمام**"[122] .

ويبدو واضحاً أن رأي البريطانيين كان يلتقي مع رأيه تحديداً وبشكل عملي ؛ إذ لم يتأخر ردّهم طويلاً فبعثوا بقوات إضافية إلى بلدة مطرح (الظهير الستراتيجي للعاصمة) [123] ، تعبيراً عن عزم حكومة الهند على حمايتها من زحف قوات الإمام الخروصي الذي وصفه الوكيل نوكس بأنه صنيعة بيد شيوخ القبائل وعلماء الدين، وعدَّ حركتهم "**فتنة**" استهدفت النيل من سلطانهم "**المعظم**" . ولم يكتف بهذا القدر بل قام بتوجيه إنذارٍ شديد اللهجة لهم ، مفتقراً إلى ابسط آداب الكياسة والدبلوماسية ، حاملاً قدراً من التهجم والكراهية ، جاء فيه إن بريطانيا لن تدعهم يتعدون على " **المصالح المهمة لرعاياها فنذكركم بهذا الاشتهار فإياكم والتعدي على مسقط ومطرح وكفى إخباركم بذلك**"[124] .

ومن الملاحظ إن مخاطباتٍ كثيرةً ومطولةً قد جرت بين السلطان والوكيل السياسي البريطاني من جهة ، وقادة الإمامة من جهة أخرى ، كان الرعايا البريطانيون موضوعاً أساسياً في معظمها ؛ إذ جاء ذكرهم في ستة كتب رسمية، أرسل نوكس أحداها إلى الإمام سالم يطلب فيه بعدم مضايقة رعايا بريطانيا [125] . فرد الأخير مستهجناً بشدة زعمه أن الثوار يسيؤن معاملة الهنود أو يضطهدونهم ، ونفى بشكل قاطع أن يكون التعدي على أيٍ أحد مهما كانت جنسيته أو انتماؤه هدفاً من أهداف حركتهم ، وورد في نص الرسالة: " **السلام على من اتبع الهدى. كتابكم وافانا وذكرت فيه عدم المعارضة لرعيتكم في الحال والمال ، وليس القصد الاعتراض لكم ولا لرعيتكم ، إنما القصد**

القيام بالعدل لمّا كثر الفساد وسفك الدماء حتى في موضع السلطنة ، ولم يكن من القائم إنصاف وطولب به فلم يفعل بل أثار الفتن..."[126] .

ويبدو أن الإمامة قد فضلت عدم انتهاج التزمت في معالجتها لموضوع ادعاءات الجانب البريطاني بقضية رعاياه ، ويمكن تلمس ملامح الاتزان والوسطية في سياستها من خلال اتخاذها مواقف ايجابية تجاه رسائل نوكس اللاحقة ؛ إذ عرضت تطميناتها وتأكيداتها بإبداء الاهتمام اللازم بشؤون رعايا دولته ومتابعة أحوالهم المعيشية وعلاقاتهم الاجتماعية وبعدم المساس بمصالحهم وامتيازاتهم . وفي الوقت الذي استنكرت نزول القوات البريطانية على السواحل العمانية حاولت الإمامة مراراً تجنب أي مواجهة عسكرية ضدها – في المستقبل المنظور على أقل تقدير – لأنها تدرك أن مصلحتها لن تكون في ذلك مطلقاً ، بل في تحييد البريطانيين وإظهار الحرص على إبقاء العلاقات الودية معهم وإسقاط حجتهم بحماية رعاياهم ، والبحث بدل ذلك عن موقعٍ لها أكثر احتراماً واكثر ودخ لاً واستقراراً ، لا سيما أنها تعيش تحت رحمة أوضاع دولية واقتصادية لا تحسد عليها ، وتعرف بأن على الثورة تثبيت أقدامها قبل أي شيء آخر .

وبكلمات قليلة خالية من التكلف أوجز الإمام الخروصي أفكار الإمامة في رسالة بعثها إلى نوكس جاء فيها : "**قد أنزلتم طايفة من عسكركم ببيت الفلج [حصن في مسقط] ونواحيه ، فنظرنا في ذلك وخشينا أن تقع بيننا وبينكم مصادمة ، فتربصنا في أمرنا ومنعنا القبائل عن البطش وأمرناهم بالتحامي عن رعاياكم فامتثلوا ولا بد لهم من الامتثال ، كل ذلك تأملاً في أمر دولتكم وحرصاً على بقاء الصداقة بيننا ، فلبثنا وأيم الحق ما توقفنا إلا لذلك...**"[127] . والنقطة الهامة هنا إن الإمامة أحست بحجم المعركة التي صار عليها أن تدخلها ، وهي بالكاد ترص صفوف مؤيديها .

وعلى كل حال فخلال الأسابيع الناشطة التالية ، وبعد دفع البريطانيين بالمزيد من قواتهم إلى ساحة القتال وإنزالها في مواقع محصنة في التلال والقلاع المحيطة بمسقط ،

أصرت الإمامة مرة أخرى على تفنيذ الادعاء بأن غرضهم هو حماية التجار الهنود وإزالة المخاوف من هذا النوع ، فأرسلت إلى نوكس مشددة عليه بالقول: "**فإن كنتم قد انزلتم تلك الطائفة لحماية رعاياكم فقد تكفلنا لكم بذلك وعلينا إن شاء الله حفظ الرعية وأموالها عن أي أمة كانت ، ولقد علمتم ما جئنا مفسدين في الأرض ، فإذا وصلكم كتابي هذا فارفعوا عسكركم فإنّا إن شاء الله تعالى قادمون قريباً إثر الكتاب لأخذ ما هناك من مملكة العرب وعلينا المحافظة على حقوقهم وحقوق غيركم...**"[128] .

وإلى جانب اللهجة القوية المشوبة بالتقريع طالب الخروصي بريطانيا بالكف عن التدخل في شؤون عمان الداخلية ومحاولة إنقاذ السلطان الذي خلعته الأمة "**لمخالفته الأوامر الشرعية وارتكاب المناهي**" حسب قوله. وهددها إنها إذا لم تلتزم موقف الحياد وتتعامل مع عمان بوصفها دولة مستقلة ذات حكومة منبثقة من إرادة عامة فستفقد ثقة الشعب العماني "وتكون هي السبب الوحيد القاضي بالخراب والدمار وتنافر القلوب..."[129] ، لاسيما إنها تدعي العدل والحفاظ على حقوق الإنسان وأولها الحرية والحرص على القوانين السارية والأعراف الدولية .

وفي الوقت الذي لا يمكن القول فيه إن القيادة الأباضية كانت خالية من الأخطاء فإنها أثبتت امتلاكها رؤية خاصة – وإنْ كانت غير مكتملة – لمعطيات المرحلة ومقتضيات العمل السياسي والشعور بالمسؤولية التاريخية تجاه بلدٍ هو الأكثر إثارة للأطماع في تلك المرحلة ، وأمةٍ تتقاذفها الأهواء وتتجاذبها التحديات الاستعمارية . لذلك فقد انبرت للدفاع عنها وتصحيح النظرة القاصرة إليها وتبرئتها من تهم الهمجية والتخلف وسلب الأموال، وتعمد البريطانيين إنكار ثقافتها وهويتها الوطنية المستقلة . ولم يكن ذلك تعريفاً بل من باب إلقاء الحجة على من يعتقد أنها من الشعوب "المتأخرة" ولا تستحق سوى السيطرة عليها . ولتوضيح ذلك تسلّم نوكس كتاباً لبقاً جاء فيه: "**ولا**

تظن دولتكم أن أهل عمان قوم أغبياء جهّال وأغراب لا يعرفون قانوناً ولا يحسنون عبارةً فإنهم قوم أذكياء جلبوا الدهر شطره وذاقوا حلوه ومره ، وعرفوا دواعي الرقي والعمران وسياسات الدول وغوايلها ولا تظن دولتكم أن قيامنا هذا قيام سلب ونهب معاذ الله عن ذلك بل هو قيام فيه تأمين البلاد وسعادة العباد..." [130] . وأعاد تعهده لحماية الرعايا البريطانيين إنْ كانوا هم ذريعة التدخل ، وطالب بسحب القوات البريطانية حالاً ونهائياً عن الأراضي العمانية "**فأنْ كان إتيانهم مدافعة عن رعاياكم ومحاماة لهم فنحن نتكفل بصيانة أموالهم وسلامة أرواحهم إنشاء الله...**"[131] .

ومن الجدير ذكره إن الإمامة لم تطلب شيئاً مقابل الحماية ، بدليل أن الوكيل السياسي البريطاني اعترف في وقت لاحق أن قادة الثورة من شيوخ القبائل والعلماء رفضوا المنح المالية المقدمة من السلطان أو من القوات البريطانية تحت أي عنوان ، لأن هذه العروض – في نظرهم – رشوة مخلة بالمبادئ ومحرمة شرعاً وفيها حرج ديني كبير [132] فكيف بعد هذا يقبلون بالتعدي على أموال وممتلكات خاصة تعود لأجانب مقيمين في بلدهم منذ زمن بعيد .

وفي تغييب واضح ومتعمد لكل تلك التصورات ، دفع البريطانيون بالموقف إلى المزيد من التصعيد ، ورفعوا عديد قواتهم المرابطة حول العاصمة مسقط في آب 1914، ولم يستبقوا لقوات الإمامة من خيارات سوى الاشتباك المسلح . الأمر الذي وقع في مطلع كانون الثاني 1915، وأسفرت العمليات عن مجزرة حقيقية بالمهاجمين، راح ضحيتها أكثر من ثلاثمائة وست وثلاثون عماني بين قتيل وجريح [133] . وبعيداً عن تتبع تفاصيل انتصار هذا الطرف وهزيمة الآخر؛ فإننا نحاول دراسة تأثير ذلك على الجالية الهندية .

من المؤكد أن معظم عناصر القوات البريطانية المدافعة عن مسقط والتي كانت سبباً في انهيار قوات الإمامة وإيقاع ذلك العدد الجسيم من الضحايا ، كانت من الهنود

المجندين "المرتزقة" في الجيش البريطاني الذي يهدف – من بين أمور أخرى – إلى حماية رعاياه أي "**التجار الهنود**" . وكأن الواقع يدفع إلى طرح تساؤل مستحق عما للأحداث الدموية تلك من انعكاسات سلبية عليهم ؟ .

إن تقديم أي إجابة معينة تحتم علينا القول أن بريطانيا لم تترك للعلاقات التاريخية وروح التسامح السائدة بين العرب والهنود لتأخذ مجراها الطبيعي ، بل تدخلت لغرض وصاية قسرية بحجة حماية رعاياها ، وعمدت إلى سياسة التشدد والتضييق وفرض الغرامات ، وحتى ممارسة القتل العمد بلا شفقة . الأمر الذي أثار استياء الشارع العماني وحنقه ، ومطالبته بتطبيق الشرع الإسلامي في مسقط "**ودون محاباة لأحد**" ، جاء هذا في مقدمة الشروط التي قدمتها الإمامة لتوقيع هدنة في أواخر شباط 1915[134] ، ولا نجد تفسيراً لعبارة (دون محاباة لأحد) إلا الأجانب، والهنود منهم على نحو الخصوص ، وهو رد منطقي على ما ادعى به ممثل السلطان في اللقاء المنعقد بين الطرفين ، من أن الحاكم العماني غير مسؤول عن استيراد التبغ – المحرم آنذاك – والخمور للبلاد باعتبار أن مواطنيه لا يقومون بذلك وإنما يفعله رعايا الدول الأجنبية ؛ إذ ليست له سلطات قضائية عليهم[135] . والوكيل السياسي البريطاني هو وحده من له الحق في متابعتهم ومراقبتهم من الناحية القانونية .

وبعد التقصي نلاحظ أمراً مشابهاً آخر في البند الثالث من مفاوضات السلام الجارية بتاريخ 15 أيلول 1915 في بلدة السيب ، إذ طلبت الإمامة إيجاد تسوية كاملة لحقوق القبائل المالية والعقارية في المناطق الساحلية من عمان [136]. ويمكن ربط ذلك ببساطة بما استولى عليه الهنود من أراضٍ وعقارات مرهونة عندهم في مدن الساحل ، وهي عادة جارية حينما يعجز الافراد (المواطن ون) عن سداد ديونهم لهم فيضطرون للتخلي عما يمتلكونه .

ولم يجد كلٌ من لورد آرثر هنري هاردنج A.H. Hardinge نائب الملك البريطاني في الهند (1894-1900) و (بن) R.A.Benn الوكيل السياسي الجديد في مسقط (1914-1915) بداً من الإقرار أن معاملة البريطانيين القاسية جداً مع القبائل جعلت الأخيرة أكثر عدوانية وأقل تفهماً للظروف المحيطة بها ، وأدرك الاثنان أن مقتل الكثيرين من ابنائها على أيديهم يعزز مشاعر السخط والكراهية على رعايا بريطانيا من الهنود ، الذين اصبحوا سيئي السمعة لدى الناس وبعيدين نفسياً عن مجمل الشعب(137). وانعكس ذلك بوضوح في الرسالة التي بعثها أربعة من التجار البانيان (الهندوس) والخوجة الـ (المسلمين) إلى نائب الملك ، نيابة عن الجالية الهندية يطالبون فيها بإبقاء القوات العسكرية البريطانية على الأراضي العمانية ، لأنها سبيلهم الوحيد في توفير الحماية والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم (138). ولكن لورد هاردنج رفض ذلك ، وأعلن أمام السلطان – مُحرجاً إياه – أن عليه أن يُرضي معارضيه من أبناء وطنه ويتفاوض معهم ، لأن بريطانيا لن تُبقي جيشها لديه إلى الأبد (139) . ويبدو أن عدداً من العوامل دفعت البريطانيين إلى اتخاذ ذلك الموقف منها :

الأول: اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ، واحتمال الحاجة إلى القوات البريطانية المتواجدة في عمان وسحبها في جبهات أخرى أشد خطورة ، كالعراق وخطوط مواصلات الخليج العربي ومنابع النفط في الأحواز، مما اثر سلباً على الدعم العسكري البريطاني للسلطان ، ودفعه باتجاه تجميد الموقف وبذل المساعي السلمية لحل الأزمة .

الثاني: يرجح الباحث أن نائب الملك اطمئن للتعهدات السابقة التي صدرت من الإمام الخروصي والتي أكد فيها أن حماية الهنود مضمونة منه شخصياً وأملاكهم مصونة وتأمين سلامتهم يعد من أولويات الحكومة الثورية الجديدة .

الثالث: يشير (فاضل محمد الحسيني) [140] إلى سبب آخر وهو خشية بريطانيا من احتمال تأثير دعوة الإمام الخروصي إلى الجهاد على بعض البلدان المسلمة كاجزاء من الهند والجزيرة العربية عموماً ، وبالمناطق التي ترتبط بالأباضية عقائدياً كشمال أفريقيا[141] مما سيخلق مصاعب جمة هي في غنى عنها .

ومن جهة ثانية فقد كان على الإمامة أن تواجه سنواتٍ أخرى من الحياة غير السهلة التي قُدّر للرسوم المرفوعة إلى 25% أن تسيطر عليها ، بل أضاف إليها السلطان الجديد تيمور بن فيصل (1913–1932) متاعب ثقيلة حينما فرض ضريبة تعجيزية تقدر بـ 35% على بعض المنتجات الزراعية الواردة من الداخل ، ووصلت أحياناً إلى 45%[142] . وفي عام 1918 ضربت عمان أزمة اقتصادية حادة ، ارتفعت أثناءها الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ، لدرجة أن عجزت الحكومة عن إيجاد حل لمشكلة الديون المتراكمة على خزينة الدولة لصالح التجار الهنود حتى بلغت 750 ألف روبية بفوائد تصل إلى 40%[143] . ومن المؤكد أن عدداً من تجار الجالية نفسها قد تأثر سلباً بالموضوع ، لأن تلك الإجراءات سببت انكماشاً في الانشطة التجارية وضائقة مالية كبيرة .

وكان الأمر الأكثر جدية هو خروج بريطانيا وحلفائها منتصرين من الحرب العالمية الأولى ، فبعثت في آيار 1919إلى قادة الإمامة على لسان وكيلها السياسي ليونل باركلي هيوارث L.B.Haworth (1916–1919) في رسالة مطولة تنمّ عن اسلوب العجرفة والاستعلاء البريطاني المعتاد ، قائلة : "**وتعلمون كذلك أن أزمّة البحار في أيدينا ، فإن كنتم تتخيلون مناصبتنا العداء ، فلن نسمح أن يُباع إليكم الرز والقمح والملابس ، ولن نسمح لكم ببيع تموركم مع أن كل تجارتكم لا تجري إلا في بلداننا...**" [144] . وتبدو من خلال النص – وبشكل لا يقبل اللبس – لهجة التهديد الصريح ، ليس بالسفن الحربية فحسب ، بل بتجويع الشعب العماني والتلاعب بقوته ،

والتلويح بإغراق البلد بأسره بفقر خانق مروع لا يرحم . وهذه المرة عن طريق أدواتها التقليدية المعروفة . فمن المسلّم به أن الهنود يشكلون الحلقة الأهم في العلاقات التجارية الخارجية . وأن التجارة مع شبه القارة الهندية تعد أمراً لازماً وأساسياً لحياة معظم العمانيين ، ولن يكون بمقدورهم الصبر على حرمانهم من شراء الحبوب ، كما لا طاقة لهم على رؤية (التمور) محصولهم الرئيس وقد تحول إلى بضاعة كاسدة .

ولبيان مدى تعلق تجارة عمان بالهند نجد ان من المناسب قراءة الجداول الإحصائية التي ترصد حركة الاستيراد والتصدير في عمان بين عامي 1913-1914، لنلحظ بوضوح الخلل الكبير في ميزانيتها العامة . فإلى جانب قيمة السلع الفرنسية والأمريكية والبلجيكية ، تعتمد عمان على ما يردها من البضائع الهندية بشكل استثنائي . ففي العامين المذكورين فقط مثلاً كان المجموع الكلي لاستيرادات عمان من الهند حوالي 322 الف جنيه استرليني ، أي ما يعادل 85% من قيمة السلع الأجنبية الداخلة إلى البلاد . وفي المدة الواقعة بين عامي 1912-1913 تُظهِر الجداول الخاصة بذلك إن ثلثي الصادرات العمانية إلى الخارج يتوجه إلى الهند [145] . وتؤكد الإحصاءات الدقيقة المقدمة من الوكالة السياسية البريطانية لسنتي 1901-1902 أن كبار التجار الهنود المرتبطين معها بصلة وثيقة يسيطرون على توريد السلع الثلاث (القمح، الرز، الملابس) التي أشار إليها هيوارث إلى عمان . وإن الهند حصراً تصدر حوالي 52% من حاجة عمان للقمح، وأن أكثر من 78% من قطع الأقمشة الواصلة إلى الموانئ العمانية مصدرها الهند . أما الرز فإن السوق الهندية تتكفل بسد حاجة عمان منه مئة في المئة[146] .

وينطبق الحال نفسه على مواد (الملح ، التوابل ، الأخشاب ، القطن) ، وعلى تجارة التمور (أهم الصادرات العمانية إلى الخارج) ، إذ أن التجار الهنود يسيطرون على جزء كبير منها ، بوصفهم موزعين لهذه المادة إلى سكان المناطق القريبة من

الهند في آسيا وأفريقيا ، ويسوقونها أيضاً إلى الشركات الأوروبية [147] ويعتقد (آيان سكيت Ian Skeet) أن هنود عمان في مطلع القرن العشرين اخذوا يتكاتفون فيما بينهم في حياتهم التجارية ولديهم علاقات وروابط مع بلدان مجاورة ، ويسيطرون على الاقتصاد العماني ، بوصفهم تجاراً أو عمالاً أو وكلاء ، وفي رأيه ان الحياة اليومية في مسقط سوف تتوقف في غياب الجالية الهندية[148] .

ويبدو أن دور بريطانيا الخطير ونفوذها المتزايد في المنطقة دفع الأطراف العمانية المتحاربة إلى القبول بها بوصفها وسيطاً وحيداً في تسوية سياسية متماسكة ، تجسدت في معاهدة (السيب) المنعقدة بتاريخ 25 أيلول 1920، والتي قُدّر لها أن تعيش اربع اً وثلاثين عاماً من تاريخ عمان المعاصر [149] . وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فإن المعاهدة كانت تعني من بين أشياء أخرى اجتثاث كل سلطات الإمامة وإجهاض دورها في مدن الساحل التي يتركز فيها الهنود ، وجعل ذلك من اختصاص السلطان حصراً ، وإبعادها هي إلى المدن الداخلية وإبقائها محصورة بين صخور الجبال ورمال الصحراء. ومن الجدير بالذكر (السيب) حرمت الإمامة من أي تأثير لها هناك ، ومن ثم تهددت روابطها السابقة وولاءاتها القبلية القديمة ، أو هي تآكلت ، أو زالت كلياً في بعض المناطق .

وفي تمام البحث لابد من تدوين بعض الملاحظات الختامية الملخصة :

إن وجود الهنود في عمان لم يكن طارئاً ولا عرضياً على الإطلاق ، بل استند الى علاقات تاريخية وحضارية عريقة ، امتدت الى قرنين أو ثلاث مضت ، كما ان الجوار الجغرافي اللصيق قد فعل فعله في توطيد تلك العلاقات وإرساء ملامح المشتركات البشرية والمكانية العامة بين الطرفين . ونجح هؤلاء بخطوات محسوبة ومتدرجة في تكوين جالية أجنبية مهمة ، اضطلعت بدور استثنائي وإيجابي في الحياة الاقتصادية

العمانية ، ونهضت بالركن الرئيس للتجارة الداخلية والخارجية ، بما توفر لديهم من خبرة طويلة في هذا المجال ورؤوس أموال وفيرة وقاعدة متينة في وطنهم الام .

ولم يكن العمانيون ولا إمامتهم الاباضية يوماً أعداءً لأحد ، بل وفروا للهنود مناخاً اجتماعياً غير متعصب ، يسوده الاحترام وروح التسامح والاعتدال والتعايش السلمي . وحينما استطاعت الامامة مذّ سيطرتها على اجزاء واسعة من عمان ، حاولت ان تفرض أحكاما اجتماعية مستمدة من الشريعة الإسلامية ، تحفظ للدولة هيبتها لدى الناس وتصون الآداب العامة التي تليق بمجتمع عربي مسلم . علماً إنها تجنبت المساس بحرية المعتقد للديانات والطوائف الأخرى ، ومنعت الاعتداء عليهم ولم تمانع مطلقا مواصلة الهنود لحياتهم الاعتيادية وممارسة أنشطتهم التجارية الأساسية لحياة البلاد .

ولعل اتهامها من قبل بعض المصادر بالتشدد والانغلاق ، وعدم الانفتاح على العالم الخارجي قد تأتّى من :

١ –ضعف احتكاكها بالأجانب المقيمين بين ظهرانيها ومقتضيات حياتهم اليومية وذلك لبعدها في غالب الأحيان عن مراكز استيطانهم في المدن الساحلية .

٢ –تدخل بريطانيا المباشر في حماية الجالية الهندية واستخدامها مختلف وسائل الضغط والترهيب والاعتداء على المواطنين العمانيين بزعم الوقوف وراء استرجاع حقوق رعاياها الهنود . ان دعمها غير المحدود لهم كانت له تبعات متناقضة ، فهو من جهة أفادهم في توسيع نفوذهم الاقتصادي وزيادة ثرواتهم، ومن جهة أخرى سبب الاساءة الى سمعتهم وولّد امتعاضاً شديداً وروحاً انتقامية لدى الفئات المتضررة من تلك السياسة .

الهوامش

[1] – ينظر: محمد أبو العلا محمد ، موقع عمان الجغرافي وعلاقاتها المكانية ، (مصر: مطبعة الجيلاوي ، 1985) ، ص27 .

2– حمد بن محمد بن صراي ، حمد بن محمد بن صراي ، العلاقات الحضارية بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي، (الرياض، 1427هـ) ، ص72 .

3– نورة محمد القاسمي ، الوجود الهندي في الخليج العربي 1820– 1947، (الشارقة ، 1996) ، ص ص 108– 109 .

4– حمد بن محمد بن صراي، العلاقات الحضارية بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي، (الرياض ، 1427هـ) ، ص117.

5– شغل النقيب (العقيد الركن فيما بعد) صاموئيل باريت مايلز منصب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ثلاث مراث ، كانت الأولى بين عامي 1872– 1877 والثانية 1878– 1879 والثالثة 1884– 1886 ، وقام خلال مدة خدمته بإعداد بحوث تاريخية رائدة عن قبائل عمان والخليج العربي، ووضع وصفاً لأهم مدنه ومرافئه وقراه، جمعها في كتابه (الخليج بلدانه وقبائله) وقد استند في جميع معلوماته على خبرته ورحلاته التي قام بها في ربوع المنطقة . ينظر: مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، سياسة بريطانيا تجاه عمان 1856– 1898 ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، 2006) ، ص ص 166– 167.

6– مايلز س.ب، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، (سلطنة عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، 1982) ،ص221

7– الفونسو دي البوكيرك : ثاني نائب للملك البرتغالي في الهند 1509–1515 ، ساهم بشكل فعال في إقامة الامبراطورية البرتغالية في الشرق ، وكان يؤمن بأسلوب الغزو المسلح وتدمير الموانئ التجارية المستعصية وإقامة القلاع والحصون لضبطها . للتفاصيل عن دورالبوكيرك العسكري والسياسي ينظر : محمد حميد السلمان ، الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين 1507–1525 ، (العين: مركز زايد للدراسات ، 2000) ، ص ص 143–196.

8- Yusuf A.m. Al-Ghailany, Sayyid Turky B.Said: Attempts and challenges in ruling oman 1870-1888 , (ph.D.) , University of Adinburgh , 1998 , p.16.

9- للتفاصيل عن عمليات المقاومة اليعربية البحرية ضد الوجود البرتغالي في الخليج العربي وشرق أفريقيا والساحل الغربي للهند بين عامي 1650- 1730 ينظر: نغم طالب عبد الله النعيمي ، العلاقات الخارجية لدولة اليعارية في عمان 1624- 1747، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2005) ، ص ص 27- 50 .

10- للتفاصيل عن (أسرة البو سعيد) الأسرة الحاكمة حالياً في عمان ينظر: حميد بن محمد بن رزيق (ت. 1274هـ) ، الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيديين ، (القاهرة : مطابع سجل العرب ،77 19) ، ص ص 350- 553 ؛ جمال زكريا قاسم ، دولة البو سعيد في عمان وشرق أفريقيا 1741- 1861 منذ تأسيسها حتى انقسامها ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967) .

11- حمامة بنت خلفان الغيث ، التأثيرات العمانية في زنجبار، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 1988) ، ص ص 88-89 .

12- جمال زكريا قاسم، الامبراطورية العمانية في شرق افريقيا على عهد السيد سعيد بن سلطان ، ندوة حصاد الدراسات العمانية ، المجلد 3 ، (سلطنة عمان ، 1980) ، ص 113 ؛ طاهر يوسف عكاب الوائلي ، العلاقات العمانية الإيرانية 1806- 1868 ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة، كلية الآداب ، 1989) ، ص116.

13- روبين بيدويل، عمان في صفحات التاريخ، ترجمة محمد أمين عبد الله، (مسقط، 1980)، ص35 .

14- Nicholls N.S, The Swahili Coast : political diplomacy and trade on the East Africa littoral 1798-1856 , Newyork ,1971, p.290.

15- Hand Book , Acollection of first world war – Military of Arabia 1913-1917 vol. VIII , London , 1988 , p. 1428 .

16- Calvin HAllen , Oman the modernization of the Sultanate , U. S. A. , 1987 , p. 12 .

17- عن تحصينات مسقط الطبيعية والصناعية ينظر: سعاد ماهر، الاستحكامات الحربية في مسقط، ندوة حصاد الدراسات العمانية المجلد الثا لث ، (سلطنة عمان، 1980) ، ص ص 140- 144 .

18- نورة محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ص 76- 77

19- تمكنت مصادر مخابرات وزارة المستعمرات البريطانية أن تحصي مجموع عددهم في بعض مدن تلك المنطقة بألف وثلاثمائة وثمانين نسمة ، ينظر:

20- Hand Book Op. Cit., p. 1428.

Calvin ,Op. Cit., p.p.12-13.

21- ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية (خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الامبراطورية العمانية وانحسار وجودها ، ترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، المجلد الأول ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007) ، ص 474؛ بنيان سعود بن تركي ، الجالية الهندية في شرق أفريقيا في عهد السيد برغش بن سعيد 1870- 1888، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق، السنة 24، العدد 81-82، (آذار- حزيران 2003) ، ص153.

22-Badger G.P., Introduction and translation history of Imames and Sayyids of Oman by Salil Ibi Razik, Newyork , 1986,p.81.

23- جمعة بن خليفة بن منصور البو سعيدي ، العلاقات العمانية الأوربية في عهد الدولة البو سعيدية 1741 – 1856 ، رسالة ماجستير ، (جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2002)، ص131.

24- عن مراحل تولي البريطانيين زمام الأمور في الهند وإلحاق ولاياتها بإدارتها ينظر: إلهام محمود كاظم الجادر ، ترسيخ واتساع السيطرة البريطانية في الهند 1798- 1805 ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، 1998) ص ص 48-50.

25- هناك معلومات وافية عن مشاريع البريطانيين الادارية والاجتماعية في بعض الولايات الهندية في : نايف محمد حسن الأحبابي ، الإدارة البريطانية في الهند 1858 – 1905 أطروحة دكتوراه (جامعة بغداد، كلية الآداب، 1997) ص ص 327- 332.

26- عن تمكن الشركة من التغلغل بشكل رتيب وتدريجي في أقاليم واسعة من الهند ينظر: جاسم محمد هادي القيسي، التغلغل البريطاني في الهند 1668 – 1710 ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2001) ، ص ص 74- 81 .

27- صالح بن عامر بن حارث الخروصي ، عمان في عهدي الأمام سعيد بن أحمد والسيد سلطان بن أحمد 1783- 1804 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2000) ، ص126.

28- هذا الأمر كانت قد بحثته فعلاً دوائر صنع القرار في حكومة الهند . وعن المراسلات الخاصة لمقترح تقسيم عمان والتي جرت عام 1895 لوضعها تحت الحماية البريطانية ينظر : موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ص 1271- 1281.

29- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1983) ، ص ص 126- 168؛

Calvin ,Op.Cit., p. p.12-13 .

30- فاضل عبيد طخاخ الحميري ، التطورات السياسية في عمان 1806- 1856 ، رسالة ماجستير، (بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1988) ، ص 147.

31- موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص462.

32- المصدر نفسه ، ص ص 476- 478.

33- تعد الوكالة السياسية البريطانية المؤسسة في مسقط عام 1800 الأولى من نوعها في الخليج العربي ، وكان لمسؤولها خصوصية ومكانة متميزة في السلك الإداري الهندي ، فهو وكيل بريطانيا بصفتها الإمبراطورية وقنصل لحكومة الهند في عمان . للتفاصيل ينظر: مقدام عبد الحسن الفياض ، الوكالة البريطانية في مسقط... مكانتها السياسية ومهامها الإدارية والاقتصادية 1899 – 1914 ، مجلة آداب الكوفة ، السنة 1، العدد 3 ، تشرين الثاني 2008، ص ص 97- 99.

34- بنيان سعود بن تركي ، المصدر السابق، ص 161.

35- Administration Report on the Persian Gulf political residency and Maskat political agency for 1900-1901,vol.5,London , 1987, p.15.

36- مايلز، المصدر السابق، ص243.

37- تجد النص الكامل لمعاهدة عام 1839 في : سي. يو. اتجيسون، مجموعة المعاهدات والتعاهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب، (بغداد: دار الحكمة، 2001) ، ص ص 352- 358 ؛ جمعة بن خليفة بن منصور البو سعيدي، المصدر السابق، ص ص 147- 148 و 157- 159.

38- British Admrilaty , The Persiam Gulf pilot 1870-1930, first adition 1870, London , 1989,p.45.

39- ينظر:النص الكامل للمعاهدة المذكورة في: اتجيسون، المصدر السابق، ص ص 374- 384.

40- للتفاصيل عن ظروف عقد المعاهدة وتحليلات وافية لها ينظر: مقدام عبد الحسن باقر الفياض، سياسة بريطانيا تجاه عمان... ، ص ص 214- 224؛ مصلح محمد عبد العيساوي ، التطورات الداخلية في عمان وعلاقاتها الخارجية 1888- 1913، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد ، كلية الآداب، 1992) ، ص 49.

41- لجنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عمان في المحافل الدولية ، (بيروت: دار اليقظة العربية، 1967)، ص 175.

42- علي يحيى عمر، الأباضية من الفرق الإسلامية، الجزء 1، (عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1986)، ص ص 14-16.

43- عن آراء الإباضية في مختلف القضايا السياسية والتاريخية ينظر: عدون جهلان، الفكر السياسي عند الأباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش 1818- 1914، الطبعة 2، (سلطنة عمان، 1991) ، ص ص 45- 47.

44- عن انتشار الاباضية وتطور أوضاعها في عمان ينظر : فاروق عمر فوزي ، الامامة الاباضية في عمان دراسة تاريخية ، (عمّان : جامعة آل البيت ، 1997) ، ص ص 28-29 .

45- المصدر نفسه ، ص ص 34- 36 ؛ محمد رشيد العقيلي ، الاباضية في عمان ، (مسقط ، 1984) ، ص 12

46- محمد رشيد العقيلي ، المصدر السابق ، ص ص 12-13.

47- سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الخروصي، عالم جهبذ وشاعر متمكن ، ولد في بوشر العمانية عام 1811، وكان الركيزة الأساسية التي استند إليه حكم الإمامة بين عامي 1868- 1871، اعتقل وتوفي أو أعدم بعد أيام من سجنه لدى تركي بن سعيد . ينظر: محمد بن الزبيد وآخرون ، دليل أعلام عمان، (مسقط : المطابع العالمية، 1991) ، ص79.

48- صالح الحارثي: رجل دين وزعيم عشائري ، من أشهر شيوخ قبيلة الحرث الهناوية المعروفة في عمان بوزنها الاجتماعي وقابلياتها القتالية ، له عدة مؤلفات منها : عين المصالح في أجوبة الشيخ صالح. ينظر: المصدر نفسه، ص .109

49- عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد، ولد في مدينة نزوى المعقل الديني الشهير عام 1836، وساهم بفاعلية في ثورة عام 1868 ، وانتخب إماماً بعد أن بايعه معظم مشايخ البلاد وعلمائها ، ليحكم البلاد حتى مقتله عام 1871. ينظر: المصدر نفسه ، ص 117.

50- للتفاصيل حول عملية اقتحام مسقط والاستيلاء عليها ينظر : نور الدين عبد الله بن حميد السالمي ، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، الطبعة 5، (القاهرة ، 1974)، الجزء الثاني ، ص ص 229- 237.

51- كانت المعونة المالية المذكورة أحدى بنود التحكيم الذي أصدره اللورد كاننغ حاكم الهند العام في 2 نيسان 1861 والخاص بتقسيم الدولة العمانية بين اثنين من ورثة حاكمها الشهير سعيد بن سلطان. هما ماجد على زنجبار وتوابعها الأفريقية ، وثويني على عمان وتوابعها الآسيوية . ينظر: سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856- 1862، (دبي : مؤسسة البيان ، 1998) ، ص ص 277- 280.

52- هناك تقارير وكتب رسمية بريطانية توضح وجهة نظر المسؤولين البريطانيين حول حرمان عمان من الإعانة . ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق، المجلد الاول ، ص ص 558-559.

53- رياض جاسم محمد الأسدي ، تطورات عمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية 1856- 1888، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1988) ، ص89 .

54- Bailey R.W. (ed) Records of Oman 1867-1947, vol . I , Buckinghamshire , England ,1988,p.445.

55- جون بي كلي، بريطانيا والخليج 1795- 1870، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء 2 ، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة ، 1979) ، ص 532.

56- المصدر نفسه، ص 533.

57- حسين عبيد غانم غباش ، عمان الديمقراطية الإسلامية : تقاليد الأمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500- 1970، ترجمة انطوان حمصي ، (بيروت ، 1997) ، ص 225.

58- موسوعة عمان الوثائق السرية، المصدر السابق، المجلد الاول ، ص 471 ؛ روبرت جيران لاندن ، عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد امين عبد الله ، الطبعة 3، سلطنة عُان : مطابع سجل العرب ، 1983) ، ص ص 351-362 .

59- جون بي كيلي ، المصدر السابق ، ص534 .

60- المصدر نفسه ، ص 234.

61- روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص ص 351- 352 و 364.

62- جون كيلي ، المصدر السابق ، ص 534

63- ينظر: فرد هاليدي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، ترجمة محمد الرميحي ، (بيروت ، 1976) ، ص220.
64- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ، الخليج العربي دراسة في تاريخ الإمارات العربية 1840 – 1914، (القاهرة : مطبعة عين شمس ، 1966) ، ص109.
65- عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، (جدة : دار الشروق ، 1982) ، ص 127.
66-Records of Oman ... , vol. I,P.p.447-448.
67- رياض جاسم محمد الأسدي، المصدر السابق، ص ص 82- 83 و 88.
68- نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، المصدر السابق، الجزء 2، ص 243.
69- احمد عبيدلي ، الامام عزان بن قيس 1868-1871 جوانب من التاريخ العربي الاسلامي في ظل الهيمنة الاوربية ، (بيروت : دار الحداثة ، 1983) ، ص ص 84-85 ؛ رياض جاسم محمد الاسدي ، المصدر السابق ، ص 85 .
70- أحمد عبيدلي ، المصدر السابق ، ص92.
71- ينظر: ايزابيل بالو ، عمان وفرنسا صفحات من التاريخ ، ترجمة سيد خزعل ، (باريس : شركة تيب ، د. ت) ، ص 124.
72- Records of Oman..., vol. I,P.451.
73- موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق، الجزء 1 ، ص 471 .
74- المقدمة والكتاب المشار إليه هو الترجمة الحرفية لكتاب (الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيدين) لمؤلفه حميد بن محمد بن رزيق.
Salil Ibn- Razik, History of the Imams and Sayyids of Oman from A.D. 660- 1856.
75- مقتبس في : حسين عبيد غانم غباش ، المصدر السابق ، ص 234.
76- عن المجتمع العماني ومشاكله والظروف التي رافقت تطوره في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ينظر: برترام توماس ، مخاطر الاستكشاف في الجزيرة العربية ، ترجمة محمد امين عبد الله (سلطنة عمان ، 1981) ص ص 10-12 و179-82 ؛ روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص ص 129- 131؛ فرد هاليدي، المصدر السابق ، ص 216.
77- إداري ودبلوماسي وعسكري بريطاني شهير، شغل عدد من المناصب المهمة في سلك الخدمة المدنية في حكومة الهند، منها وكيل في مسقط 1899- 1904 ، ومقيم سياسي في بوشهر 1904-

1914 ، والحاكم السياسي المرافق للحملة البريطانية لاحتلال العراق 1914- 1917 ، وأول مندوب سامي للعراق 1920- 1923. ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864- 1923، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1995) ص ص 9- 32.

78-Administration Report ..., Op.Cit.,vol. 5, 1900- 1901,p.12.

79- أحمد عبيدلي، المصدر السابق ، ص 91 ؛ رياض جاسم محمد الأسدي ، المصدر السابق ، ص89 .

80- حسين عبيد غانم غباش، المصدر نفسه ، ص 221.

81- للتفاصيل عن الحادثة وملابساتها ونتائجها ينظر:

Records of Oman..., vol. I, p.415,427

82- لويس بيلي: إداري وضابط بريطاني رفيع ولد في انكلترا عام 1825 ، ابتدأ حياته المهنية ملازماً في جيش (الشركة) التابع لحكومة الهند عام 1843 ، ثم مبعوثاً دبلوماسياً في طهران عام 1858، رقيّ إلى رتبة عقيد وتسلم منصب المقيم السياسي العام للخليج العربي للمدة بين عامي 1862- 1872 . توفي في الهند عام 1892 . ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية الجزء 1، ص 233 و 1143؛ مقدام عبد الحسن باقر الفياض، سياسة بريطانيا... ، ص 143.

83- جون بي كيلي، المصدر السابق ، ص 530.

84- Records of Oman ..., from Lewis Pelly to Bombay Government , No.617,30 Oct 1869, vol .I,P.445.

85- Ibid ., from Lewis Pelly to Bombay Government, No. 202, 3NOV 1869, p. 448.

86- المطاوعة: هم صغار رجال الدين أو طلبة العلوم الدينية الذين طوعوا أنفسهم للدعوة إلى تطبيق الممارسات الإسلامية.

87- Badger , Op. Cit., p. cxix.

88-Records of Oman ..., vol. I, P. 448 .

89- مقدام عبد الحسن باقر الفياض، سياسة بريطانيا...، ص ص 138- 140.

90- Rush A.D.(ed.), Ruling families of Arabia : Sultanate of Oman (Al-Bu said) , Oxford,1991,p.391.

91- Records of Oman …, from India Government to Government of Bombay , No. 783,2 April 1872, vol. I,P.504

92- ينظر: موقع على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)
www.archive.org /americanlibry/missionary

93- Yusuf Al-Ghailany, Op. Cit., p.16.

94- للإطلاع على نفوذ الوكلاء السياسيين هناك وامتيازات رعاياهم الهنود ينظر:
Percy Sykes , A History of Persia, London , 1930, p.376 ;
خضير نعمان العبيدي،البحرين من أمارات الخليج العربي،(بغداد ، 1969) ، ص ص106- 109.

95- تجد نص المعاهدة كاملاً في اتجيسون ، المصدر السابق ، ص ص 374- 384؛ قدري قلعجي ، الخليج العربي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت) ، ص ص433- 442.

96- للإطلاع على تفاصيل وافية عن انتفاضة عام 1895 في عمان ينظر: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي ، ترجمة ديوان أمير دولة قطر ، (الدوحة ، 1977) ، الجزء 2، ص ص 824- 834 .

97- المصدر نفسه ، ص 38 ؛ مصلح محمد عبد العيساوي ، المصدر السابق ، ص 57 .

98- J.A.Saldanha(ed), The Persian Gulf précis, vol . III , précis of Maskat affairs 1892- 1905, London, 1986, p.23.

99- Ibid., p.17 ;
وندل فيليبس، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، (القاهرة : مطابع مسجل العرب ، 1981)، ص .161

100 – جيمس هايس سادلر (1851- 1922) ، تولى وكالة مسقط مرتين كانت الأولى للمدة من 1892الى 1895، والثانية بين عامي 1896- 1897. ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق، ص 239.

101- Records of Oman …, vol . II , p.p. 668-669 .

102-Ibid., p. 674.

103-Saldanha, Op. Cit., p.14.

104- العقيد فردريك الكسندر ويلسن (1840- 1899) ، عين مقيماً سياسياً عاماً في الخليج العربي بين عامي 1894- 1897. ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق ، ص 234.

105- Saldanaha,Op.Cit.,From Wilson to secretary to Government of India Maskat, 21 March 1895, p.p. 16-17.

106- Ibid.,p.6,12 .

107-From Consulate of The United state (Maskat) to the department of state, 13Aug 1895.

مقتبس في : عبد الفتاح حسن أبو علية ، مختارات من وثائق تاريخ عمان الحديث : قراءة في وثائق الأرشيف الأمريكي ، (الرياض: دار المريخ ، 1984) ، ص 152.

108- Saldanha, Op. Cit ., p.12 .

109- روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص.443

110-Hussain B.A.Y. Al-Mousawi , A History of Omani British relations , 0 with special reference to the period 1888- 1920, University of Glasgow, 1990,p.p. 231- 232.

111-Administration reports …., vol.5 (1903-1904) , p. 18.

112- ولد عام 1883 في أسرة علمية محترمة ، واجتهد منذ صباه في طلب العلوم الدينية على الطريقة الأباضية ، وعرف بين أقرانه بأنه شاب شجاع ذا ورع وتقوى . انتخب إماماً في شهر مايس 1913 ليوحد القبائل العمانية تحت زعامته حتى مقتله في 21 تموز 1920 . ينظر:

Al-Hashimy, Said Muhammed, Imam Salim b. Rashid and the Imamate revired in Oman 1913- 1920, (P.h.D.), University of Leeds, 1994, p.p. 53-83, 256.

113- استمرت ثورة الإمامة ضد السلطان ومن ورائه الوجود البريطاني مدة قاربت السبعة أعوام ، انتهت بتوقيع اتفاقية السيب عام 1920 التي سوف نشير إليها لاحقاً . للتفاصيل عن عملياتها العسكرية ومفاوضات الصلح ينظر: عبد الله بن ابراهيم التركي ، قيام نظام الإمامة في عمان 1913- 1929، مجلة جامعة أم القرى ،العدد 46 ، محرم 1430هـ ، ص ص 258- 295.

114- عن تلك المضامين التي حملتها الثورة ينظر: جمال زكريا قاسم ، الاصول التاريخية لقضية عمان ، المجلة التاريخية المصرية (القاهرة) ، المجلد 12، 1964- 1965، ص 167؛
Busch, Briton Cooper ,Britan and the Perian Gulf 1894-1914, London , 1967, p.p. 302-303 ; Al- Hashimy,Op.Cit.,p.p. 84-87.

115- للتفاصيل عن استياء العمانيين من السلطان فيصل ينظر: محمد بن عبد الله السالمي ، نهضة الأعيان بحرية عمان ، (القاهرة ، 1961) ، ص ص 130- 137.

116- للاطلاع على اسباب الثورة والظروف التي أحاطت باندلاعها ينظر: خليل ابراهيم المشهداني، التطورات السياسة في عمان وعلاقتها الخارجية 1913- 1932، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد ، كلية الآداب، 1986) ، ص ص49- 53؛ مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص 75- 76.

117- المصدر نفسه ، ص 76.

118- أرسلت بريطانيا من الهند خمسمائة جندي على ظهر عدد من الطرادات البخارية ، وأنزلتهم عند ميناء مطرح في تموز 1913 ، وعززتهم بمجموعة أخرى في آب 1914. ينظر: روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص 462؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي...، ص 388 ؛ خليل ابراهيم صالح المشهداني، المصدر السابق، ص ص 64-65، 81.

119- ستيوارت جورج نوكس ، عينته حكومة من الهند في الكويت في حزيران 1904 بوصفه أول وكيل سياسي لها في ذلك البلد . عين وكيلاً في مسقط للمدة 1911- 1914 . ينظر: موسوعة عمان الوثائق السرية ، المصدر السابق، ص 239.

120- ينظر: فاضل محمد الحسيني ، موقف بريطانيا من ثورة الإمامة 1913، مجلة الوثيقة ، البحرين ، السنة 19، العدد 38، يوليو 2000، ص162؛ خليل ابراهيم صالح المشهداني، المصدر السابق ، ص65.

121- محمد بن عبد الله السالمي ، المصدر السابق ، ص ص 181- 182؛ روبرت جيران لاندن، المصدر السابق ، ص ص 460- 461؛ فاضل محمد الحسيني، المصدر السابق، ص 164.

122- Records of Oman..., vol.II, p.740.

123- للاطلاع على تقارير رسمية كتبها مسؤولون بريطانيون عن نزول قواتهم في ميناء مطرح وتحرك رجال القبائل وهجومهم على سمايل ومحاصرتهم مسقط ينظر:

Ibid., p.p. 719–725.

124–Ibid., p.716.

125–Ibid., p.710,744.

126–Ibid., p.742.

127– Ibid., p.747.

128– Ibid., p.748.

129– Ibid. .

130–Ibid., p.747.

131– Ibid. .

وقد تُرجمت نصوص الرسائل المذكورة إلى الأنكليزية في وقتها كي يتسنى للمسؤولين البريطانيين فهمهما. وتجدها بلغتهم في :

Rushe A.L.(ed.), Ruling families of Arabia (Sultanate of Oman), Oxford, 1991, p.p.597–600.

132–Al–Hashimy, Op. Cit.,p.126 ;

فاضل محمد الحسيني ، المصدر السابق، ص 168.

133– خليل ابراهيم صالح المشهداني، المصدر السابق؛ روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص ص 462– 463؛ عبد الله بن ابراهيم التركي، المصدر السابق، ص ص 289– 292، 293.

134– Al–Hashimy, Op. Cit.,p.p.163–164 ;

عبد الله بن ابراهيم التركي، المصدر السابق، ص ص 285– 286.

135– فاضل محمد الحسيني، المصدر السابق، ص 170.

136– خليل ابراهيم صالح المشهداني، المصدر السابق ، ص92.

137– Al–Hashimy, op. Cit.,p.p.161–162 ;

عبد الله بن ابراهيم التركي، المصدر السابق، ص 295.

138– نورة محمد القاسمي، المصدر السابق، ص 303.

139–Al–Hashimy, Op.Cit.,p.p.161–162;

140– المصدر السابق، ص 167.

141- استطاع أتباع الفكر الاباضي من مد جذورهم نحو ولايات شمال افريقيا الاسلامية منذ نهاية عهد الدولة الاموية ، ثم أعلنوا كيانهم السياسي الاول على يد الدولة الرستمية 160-296 هـ ، وكان لهم نفوذهم هناك منذ ذلك الوقت . للتفاصيل ينظر : احمد الياس حسين ، الاباضية في المغرب العربي ، (شبكة الدرة الاسلامية) ، 2009 .

142- ايزابيل بالو ، المصدر السابق ، ص ص 247- 248 .

143- روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص 467.

144- مقتبس في : خليل ابراهيم صالح المشهداني ، المصدر السابق، ص 97 ؛ حسين عبيد غانم غباش ، المصدر السابق، ص 289.

145-Busch,Op.Cit.,p.p.391-392.

146- للتفاصيل ينظر: مقدام عبد الحسن الفياض، الوكالة السياسية البريطانية في مسقط ...، ص ص 107- 108.

147-British Admirlaty , Gulf pilot 1870- 1932, first edition 1870, London, 1989,p.p. 45-46.

148-Mascat and Oman the and of an era, London, 1975, p.p. 28-29.

149- تضمنت المعاهدة نصوصاً تتعلق بإنهاء حالة النزاع بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل في المدن الساحلية من جهة والإمامة والقبائل في الداخل العماني من جهة أخرى . والتزم السلطان بتخفيض الضرائب إلى 5% فقط ، مع تعهده بحرية مرور رجال القبائل وسلامتهم ، ورفع القيود عنهم وعدم تدخله في شؤونهم الداخلية ، مع التزامهم هم أيضاً بعدم مهاجمة المدن الساحلية وأن يتعايشوا بسلام مع "حكومة مسقط" . للاطلاع على بنود المعاهدة ينظر: محمد بن عبد الله السالمي ، المصدر السابق ، ص ص 363- 349 ؛ بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: ذات السلاسل، 1988) ، الجزء 2، ص ص 200- 211.